الأمم المتحدة S/PV.9326

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9326**

الاثنين، 22 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بينغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غيرنفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/355)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/355)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان؛ وسعادة السيد بانكولي أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد وركنه غيبييهو، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/355، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

السيد بيرتس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضى أكثر من خمسة أسابيع منذ اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في السودان في 15 نيسان/أبريل. وعلى الرغم من الإعلانات السابقة المتكررة لوقف إطلاق النار من قبل كلا الجانبين، لم يمر يوم من دون قتال ولم يتمكن أي من الجانبين من تحقيق نصر عسكري.

إن الاتفاق على وقف إطلاق النار القصير الأجل والترتيبات الإنسانية، الذي وُقِّع قبل يومين في جدة، خطوة هامة إلى الأمام. فهو يعطي الأمل للمدنيين ويبين أنه يمكن إنهاء أعمال العنف إذا امتثل الجانبان. وسأعود إلى ذلك في نهاية عرضي القصير.

لقد دفع السكان المدنيون في السودان بالفعل ثمنا باهظا لأعمال العنف الحمقاء. فوفقا لتقديرات اتحاد أطباء السودان، قتل أكثر من 860 مدنيا، بينهم أكثر من 190 طفلا، وأصيب 500 3 مدني آخر. وكثيرون منهم في عداد المفقودين. وقد نزح أكثر من مليون شخص. لجأ أكثر من 000 840 إلى أجزاء أكثر أمنا من البلد، في حين عبر 000 250 آخرون تقريبا الحدود السودانية. وتلك الأرقام لا تعكس القصص المروعة لآلاف الرجال والنساء الذين هجروا منازلهم بحثا عن الأمان عبر الحدود. وقد انتظر الكثيرون أياما وأسابيع عند المعابر الحدودية لتأمين مرورهم. ولا توضح أي من تلك الإحصاءات معاناة كثيرين آخرين لم يتمكنوا من مغادرة منازلهم والبقاء فيها مع نفاد الإمدادات وعدم إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية.

وأنا ممتن للبلدان التي تستقبل اللاجئين واللاجئين الفارين من السودان. فمن الأهمية بمكان أن تظل الحدود مفتوحة أمام الذين يبحثون عن الأمان. وينبغي التعجيل بالإجراءات عند المعابر الحدودية. وتواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها لتخفيف العبء عن الدول المجاورة وضمان تلبية احتياجات اللاجئين بكرامة.

وفي الخرطوم ودارفور وأماكن أخرى، خاض الطرفان المتحاربان حربهما من دون اعتبار يذكر لقوانين وأعراف الحرب. فدُمِّرت المنازل والمحلات التجارية وأماكن العبادة ومنشآت المياه والكهرباء أو تضررت. والقطاع الصحي آخذ في الانهيار، مع إغلاق أكثر من ثلثي المستشفيات ومقتل العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية وانخفاض الإمدادات الطبية. إن التقارير المتكررة عن استخدام المرافق الصحية كمواقع عسكرية أمر غير مقبول. إنني أشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك ادعاءات الاغتصاب في الخرطوم ودارفور. وتتابع الأمم المتحدة ذلك

للتحقق من تلك الحالات. فيجب على الأطراف المتحاربة أن تمنع تكرار ذلك العنف.

ويواجه الأطفال شواغل خطيرة تتعلق بالحماية ولا يزالون عرضة للتجنيد والعنف الجنسي والاختطاف. وتثير التقارير التي تفيد بتفشي أعمال النهب والترهيب والمضايقة والاختفاء القسري قلقا بالغا. كما نهبت مباني الأمم المتحدة ومساكنها، بما في ذلك مجمع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، فضلا عن كميات كبيرة من الأغذية والإمدادات الإنسانية. ويتفاقم الإجرام بإطلاق سراح آلاف السجناء والانتشار المتزايد للأسلحة الصغيرة. ويساورني القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بتهديدات بالقتل ضد النشطاء والقادة السياسيين، واعتقال المتطوعين السودانيين وترهيب الصحفيين.

وفي أجزاء من البلد، اشتد القتال بين الجيشين – أو التشكيلين المسلحين – إلى توترات قبلية أو أثار نزاعات قبلية. ففي الجنينة، غرب دارفور، تصاعدت الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى أعمال عنف عرقي في 24 نيسان/أبريل. وانضمت الميليشيات القبلية إلى القتال، وحمل المدنيون السلاح للدفاع عن أنفسهم. وتعرضت المنازل والأسواق والمستشفيات للنهب والحرق، ونهبت مباني الأمم المتحدة.

وفي منتصف أيار/مايو، أدى تجدد العنف إلى مزيد من الموت والدمار. وإجمالا، وردت تقارير عن مقتل أكثر من 250 شخصا، وشرد عشرات الآلاف إلى تشاد المجاورة. وتعوق الحالة الأمنية إيصال المعونة الإنسانية. وأواصل التواصل مع القادة الوطنيين والمحليين لتهدئة الحالة. كما أُبلغ عن علامات مقلقة على التعبئة القبلية في أجزاء أخرى من البلد، ولا سيما في جنوب كردفان ومنطقة النيل الأزرق. وأسفر القتال في جميع أنحاء البلد عن تجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقوض حماية المدنيين. ويجب التحقيق في تلك الانتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وتواصل منظومة الأمم المتحدة رصد جميع الانتهاكات والدعوة إلى وضع حد لها.

وقد ألقى بعض المعلقين باللوم في هذا النزاع على المجتمع الدولي لأنه لم ير النُذُر. ويلقي آخرون باللائمة على العملية السياسية، أو الاتفاق الإطاري – الذي كان يهدف إلى تمهيد السبيل لتشكيل حكومة بقيادة مدنية – أو على المجتمع الدولي لإعطائه دورا كبيرا جدا في العملية لمن يحملون السلاح. ولكن لنكن واضحين. إن المسؤولية عن القتال تقع على عاتق أولئك الذين يخوضونه يوميا. ويتقاسم قادة الجانبين المسؤولية عن اختيارهم ساحة المعركة تسوية نزاعهم الذي لم يُحل بدلا من الجلوس إلى طاولة المفاوضات. إن قرارهم هو الذي يدمر السودان. ويمكنهم إنهاءه.

إن ما حدث في 15 نيسان/أبريل واستمر منذ ذلك الحين هو بالضبط ما حاولت الأمم المتحدة وشركاؤنا في المجتمع الدولي منعه. فقبل وبعد استيلاء الجيش على السلطة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، تواصلنا بصورة جدية مع القائدين العسكريين ومع القيادة المدنية لإقناعهم بالتحدث والعودة إلى انتقال هادف إلى الحكم المدني من خلال عملية سياسية. ومع تزايد التوترات وسط تقارير عن حشد القوات، دققتُ ناقوس الخطر في إحاطتي المقدمة إلى مجلس الأمن في آذار/مارس (انظر S/PV.9289) وحثثتُ الطرفين على وقف التصعيد. وخلال الأسبوعين اللذين سبقا اندلاع القتال، كثفتُ، إلى جانب شركائي في الآلية الثلاثية والمجموعة الرباعية – المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة – اتصالاتنا مع القادة العسكريين لتهدئة الحالة. ونسقنا تلك الجهود مع المدنيين السودانيين، الذين حاولوا أيضا التوسط بين الجنرالات، مدركين خطورة الحالة. كما طلبنا من الجهات الفاعلة في المنطقة استخدام نفوذها لدى الطرفين. واستمرت جهودنا حتى الليلة التي سبقت 15 نيسان/أبريل عندما اعتقدنا أن تُقدما قد أحرز، لنستيقظ في صباح اليوم التالي على حقيقة أن الطرفين اختارا الحرب.

وللأسف، أجبرتنا الأعمال القتالية على نقل العديد من موظفينا مؤقتا إلى بورتسودان أو إلى خارج السودان. واسمحوا لي أن أتكلم بكل وضوح في هذا المقام: إن هذا لا يعني أننا تخلينا عن الشعب

السوداني أو السودان. ونحن نواصل العمل مع شركائنا السودانيين. ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بأربع أولويات فورية – أولا، تحقيق وقف مستقر لإطلاق النار مع آلية للرصد؛ وثانيا، منع تصعيد النزاع أو إضفاء الطابع العرقي عليه؛ وثالثا، حماية المدنيين وتوفير الإغاثة الإنسانية؛ ورابعا، الإعداد لعملية سياسية جديدة عندما يحين الوقت، بمشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية والسياسية، بما في ذلك النساء.

ومن خلال مركزنا في بورتسودان، تدعم البعثة جهود فريقنا القطري وشركائنا في المجال الإنساني لاستعادة تدفق الإمدادات الإنسانية إلى البلد وداخله. وتبذل منظومة الأمم المتحدة قصارى جهدها لتوسيع نطاق استجابتنا في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق التي تمس الحاجة إليها. ولكن من الضروري أيضا استخدام المناطق الشرقية من البلد – ولاية البحر الأحمر، حيث تقع بورتسودان، فضلا عن كسلا والقضارف – كنقطة دخول للمعونة الإنسانية ولتلقي حصة عادلة من تلك المعونة على السواء، لا سيما في ضوء انتقال النازحين على نحو متزايد إلى تلك المنطقة. وهناك حاجة ماسة إلى تمويل إضافي. وقد أُطلقت خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة في 17 أيار/مايو وطلبنا فيها 2,6 بليون دولار للوصول إلى 18 مليون شخص محتاج، مقارنة بـ 15 مليون شخص بل بدء القتال.

وبفضل وساطة السعودية والولايات المتحدة، وقع ممثلو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إعلان التزامات في جدة في 11 أيار/مايو واتفاقا بشأن وقف قصير الأجل لإطلاق النار والترتيبات الإنسانية في 20 أيار/مايو. وسيظل وقف إطلاق النار قصير الأجل، الذي من المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ الليلة، ساري المفعول لمدة سبعة أيام وهو قابل للتجديد. ومن شأنه أن يسمح للمدنيين بالتحرك وبإيصال المساعدات الإنسانية إلى الناس. وهو تطور نرحب به، وإن كانت المعارك وتحركات القوات قد استمرت حتى اليوم على الرغم من التزام كلا الجانبين بالامتناع عن السعي لتحقيق ميزة عسكرية قبل دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ. ونفهم أنه ستُنشئ آلية رصد أساسية بالتعاون بين الطرفين والوسطاء. وتقف بعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم آلية رصد على المدى الطويل أو إبرام اتفاق وقف دائم لإطلاق النار. ويمكننا الاستفادة من الموظفين والهياكل التي أُنشئت في إطار لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، والتي تترأسها البعثة منذ منتصف عام 2021.

وما زلت أحث الطرفين على احترام الاتفاق الموقع قبل يومين. ويجب عليهما وقف القتال. ويجب عليهما السماح بوصول الإغاثة الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني وأصول المساعدة الإنسانية والسماح بالمرور الآمن للمدنيين لمغادرة المناطق التي تدور فيها أعمال قتالية. كما سأواصل العمل مع قيادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، مع الضغط من أجل إنهاء هذه الحرب. وننسق بشكل وثيق مع الشركاء السودانيين الذين يعملون من أجل السلام. وأود أيضا أن أشيد بقادة الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام على جهودهم لاستعادة السلام وعلى حيادهم في النزاع. ويؤدي المجتمع المدني السوداني دورا قويا في الدعوة إلى السلام مع الاستمرار في دعم المدنيين المحتاجين، ويجب دعم جهوده.

يدعوني كلا الطرفين إلى إدانة أعمال الطرف الآخر. وأنا أدعوهما إلى إنهاء القتال والعودة إلى الحوار لما فيه مصلحة السودان وشعبه. فحياة الناس والهياكل الأساسية تُدمر. ويهدد إضفاء الطابع العرقي بشكل متزايد على النزاع بتوسيع نطاقه وإطالة أمده، مع ما يترتب على ذلك من آثار على المنطقة الأوسع. ويمكن، بل وينبغي، أن يمهد وقف إطلاق النار القصير الأجل المتفق عليه الطريق لإجراء محادثات بغية التوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية. ومع تقدم المحادثات، ينبغي أن يقوم طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة المدنيين والسياسيين بدورهم. وفي نهاية المطاف، لا يمكن رسم الطريق إلى السلام الدائم في السودان إلا من خلال عملية انتقالية ذات مصداقية يقودها مدنيون. وأنوه بتعيين مالك عقار، أحد الموقعين على اتفاق جوبا للسلام ورئيس كتلة السلام المشكلة حديثا، نائبا لرئيس مجلس السيادة الانتقالي.

وقد أعلن السيد عقار أن أولويته الرئيسية هي التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإنهاء الحرب وإسكات البنادق. وهذا بالتأكيد يستحق كل دعمنا الكامل.

إن الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى التعجيل بوضع حد للقتال في السودان جديرة بالثناء. ومع تضاعف تلك الجهود، يجب أن نكفل التنسيق إذا أردنا صياغة نهج مشترك يعزز نفوذنا الجماعي وفعالية جهودنا. ويجب أن تشمل أي خطة منسقة جيران السودان والمنطقة. ويسرني جدا أن زميلي، المفوض بانكول أديوي والأمين التنفيذي وركنه جيبيهو، سيقدمان إحاطة للمجلس وسيتطرقان إلى مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بجهود الشركاء الثلاثة، الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وستواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع شركائنا في الآلية الثلاثية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وذلك دعما لتلك الجهود والتنسيق مع الآخرين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد بيرتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد أديوي.

السيد أديوي (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، اسمحوا لي في البداية أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن تعاون الاتحاد الأفريقي الكامل في ضمان نجاح مداولاته وانخراطه بشأن القضايا الأفريقية، ولا سيما قضية السودان.

إن الحالة المقلقة في السودان، المدرجة في جدول أعمال المجلس اليوم، تسترعي اهتمام الاتحاد الأفريقي على أعلى مستوى. ويدرك الأعضاء مدى احتشادنا المكثف منذ الأيام الأولى للإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير من أجل دعم الجهود الرامية إلى التغلب على تحديات ما بعد الثورة في السودان. لقد عمل الاتحاد الأفريقي، بدعم من شركائه، على القيام بوساطة كان من المتوقع لها أن تؤدي إلى انتقال سياسي شامل وسلس وذي قاعدة عريضة. وقام الاتحاد الأفريقي بوساطة نشطة وفعالة بدعم من الدول الأعضاء فيه وشركاء التنمية في عام 2019، والتي قوبلت بشكل عام برضا الشعب السوداني والشركاء السودانيين، عندما تم إنشاء آلية انتقالية مؤسسية من أجل انتقال سلمي ومتوازن.

ولسوء الحظ فإن الخلافات الداخلية الحادة، التي تفاقمت بسبب التشرذم والاستقطاب بين جهات فاعلة سياسية وعسكرية في السودان، إلى جانب التدخلات الخارجية المتعددة، قد أدت إلى تقويض المرحلة الانتقالية، وهو ما أفضى بالطبع إلى الجمود الذي نتج عنه الانقلاب غير المسؤول والعبثي في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. لقد أدان الاتحاد الأفريقي ذلك الانقلاب، وفي نهاية المطاف، وتمشيا مع مبادئه المعيارية وقيمه المشتركة، علق عضوية السودان، مع مواصلة العمل مع الشركاء من أجل الاستعادة السريعة للنظام الدستوري والانتقال التوافقي. وخلال قيامنا بذلك أنشأنا الآلية الثلاثية وعملنا بالتعاون مع الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى جانب الاتحاد الأفريقي. وكما يعلم الجميع، تم التوقيع على اتفاق إطاري سياسي في كانون الأول/ديسمبر 2022، وكان العمل جاريا لضمان توسيعه ليشمل جميع الفاعلين السياسيين وحصرية إضافية.

إلا أن اندلاع الأعمال القتالية في 15 نيسان/أبريل، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بدد آمالنا بشكل مأساوي أثناء التمهيد لاستئناف عملية الانتقال السياسي والحكم الديمقراطي بقيادة مدنية. ومنذ ذلك الحين يعمل الاتحاد الأفريقي بلا كلل لضمان إنهاء الصراع. في 16 نيسان/أبريل، أي بعد يوم واحد بالضبط من اندلاع الأعمال القتالية، اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للنظر في الأزمة في السودان. أدان المجلس القتال ودعا إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يستخدم مساعيه الحميدة لضمان إسكات البنادق. وفي 20 نيسان/أبريل، جمع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي لتنسيق وتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية واستئناف العملية السياسية. ونتيجة لذلك عقد الاتحاد الأفريقي في 2

أيار/مايو اجتماعا للآلية الموسعة، وتجري مشاورات من أجل تشغيلها بالكامل. إننا مقتنعون بأن العمل الجماعي ذا التنسيق الجيد هو وحده الذي سيتيح فرصة لنجاح العمل الدولي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في السودان. ومن شأن اتخاذ إجراءات منفصلة أو متنافسة أن يزيد من تعقيد وتقويض البحث عن حل سلمي للأزمة.

وفي هذا السياق، وضع الاتحاد الأفريقي خطة شاملة لخفض التصعيد، والتي تحدد ست ركائز يتعين معالجتها من أجل التوصل إلى حل مستدام للصراع السوداني. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على الركائز الست، وهي: أولا، العمل الدولي المنسق لتفادي انتشار وازدواجية مبادرات الوساطة؛ وثانيا، وقف فوري وغير مشروط ودائم وشامل لإطلاق النار؛ وثالثا، العمل الإنساني العاجل للتخفيف من معاناة الشعب السوداني؛ ورابعا، حماية المدنيين والبنية التحتية للدولة وضمان المساءلة عن الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتحاربة؛ وخامسا، تقديم الدعم الثابت للبلدان المجاورة في المنطقة التي تأثرت بالأزمة؛ وأخيرا، استئناف عملية سياسية تمثيلية وشاملة بالكامل تؤدي إلى عودة حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية.

ويحدونا الأمل في أن يجتمع القادة الأفارقة مرة أخرى تحت رعاية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في وقت لاحق من هذا الأسبوع لإقرار خطة الاتحاد الأفريقي لخفض التصعيد. وكما وصف الممثل الخاص للأمين العام بيرتس، لا تزال الحالة في السودان مزرية. ومما يؤسف له أن تدمير المؤسسات العامة والخاصة أمر منهجي، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الصحية والأكاديمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والإنسانية. إن المرضى والجرحى يموتون دون أن يتلقوا أي رعاية. هذا أمر غير مقبول على الإطلاق. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان متفشية. والاعتقالات والنهب والاعتداءات الجنسية آخذة في الازدياد. يتعين علينا أن ننهي القتال على وجه السرعة، ودون تأخير.

ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته في مواجهة هذا الصراع الذي لا يمكن التهاون معه ولا لزوم له. لقد راقب الاتحاد الأفريقي عن كثب الخطوات التي اتخذتها السعودية والولايات المتحدة في جدة. كما أننا نرحب بالالتزام الذي أبداه الطرفان المتحاربان بالتوقيع على وقف قصير الأجل لإطلاق النار وعلى اتفاق إنساني. ومع ذلك ندعو إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة القابلة للتنفيذ من أجل التوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية. ونحثهما على الذهاب إلى أبعد ما يمكن من أجل تحقيق السلام. إن الإسكات الشامل والدائم للبنادق الآن هو العلاج الوحيد لشعب السودان الطيب. واستئناف الانتقال السياسي القائم على الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة الوطنية التي تجمع بين كل الأطراف الفاعلة في المجتمع السوداني، ويكملها المجتمع الدولي بالكامل، سيعزز السلام والاستقرار في السودان.

ويجب علينا الآن أن نبدأ بشكل جماعي التخطيط لإجراء مفاوضات شاملة للجميع بشأن عملية سياسية يوافق عليها الشعب السوداني. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار العلاقة بين المركز والأطراف وبين الدولة ومواطنيها وبين السودان وجيرانه، وذلك حتى يتمكن السودانيون من بناء السودان الذي يريدونه. ويعمل الاتحاد الأفريقي على دعم هذه العملية السياسية الشاملة للجميع التي ستسمح بالتمثيل الكامل لأصوات جميع قطاعات المجتمع المدني السوداني والأحزاب السياسية. ويسعى الاتحاد الأفريقي أيضا إلى كفالة حصول الدول المتاخمة للسودان، التي لا تتوقف عن استقبال أعداد متزايدة من اللاجئين السودانيين المصابين بصدمات نفسية، على المساعدة في هذا الوقت العصيب. وسيوفد الاتحاد الأفريقي مبعوثين خاصين – وفقا لتوجيهات رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد موسى فقي محمد – إلى جميع البلدان المجاورة في الوقت المناسب.

ويتحتم على المجلس، شأنه شأن أي تحالف دولي موحد ومتماسك، أن يبدي التزاما قويا تجاه وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية واستئناف العملية السياسية من أجل تعزيز السلام في السودان. ولا بد أن نوقف انزلاق السودان إلى هاوية الانهيار التام والفوضى العارمة، التي ستكون لها عواقب لا تُحتمل على المنطقة والقارة الأفريقية والعالم أجمع.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد أديوي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد جيبيهو.

السيد جيبيهو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى المجلس على عقد جلسة أخرى بشأن الحالة في السودان ودعوته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إلى تقديم إحاطة له وعرض آرائنا ووجهات نظرنا. إن العمل المستمر لمجلس الأمن فيما يتعلق بالتطورات في السودان ومتابعته لها أمر يحظى بتقدير كبير وتشتد الحاجة إليه.

ترحب الإيغاد بتوقيع اتفاق لوقف قصير الأجل لإطلاق النار وتسهيل الترتيبات الإنسانية في السودان بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في 20 أيار/مايو 2023 في جدة بالمملكة العربية السعودية، بوساطة من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. ويشكّل ذلك التطور الأخير تقدما جديرا بالثناء ويجعلنا نشعر بتفاؤل مشوب بالحذر بأن الوقف الدائم للأعمال العدائية في متناول اليد. وبموجب الاتفاق، سيبقى وقف إطلاق النار ساري المفعول لمدة سبعة أيام بدءا من اليوم، وهو قابل للتمديد رهنا بالاتفاق بين الطرفين. ويسرنا أيضا أن الاتفاق يهدف، في جملة أمور، إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها واستعادة الخدمات الأساسية وانسحاب القوات من المستشفيات ومرافق الخدمات العامة الأساسية، التي تمس حاجة شعب جمهورية السودان إليها.

إن ما حدث من انتهاكات متكررة لاتفاقات وقف إطلاق النار السابقة في الأسابيع الخمسة الماضية قد يؤدي إلى تضاؤل أملنا وثقتنا في احترام الطرفين المتحاربين لاتفاق وقف إطلاق النار الحالي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على عكس الاتفاقات السابقة، فقد وقع الطرفان على الاتفاق الحالي الذي سترصده أيضا آلية لرصد وقف إطلاق النار تدعمها الولايات المتحدة والسعودية. وبغض النظر عن التحديات التي ربما تواجه تنفيذ الاتفاق، ينبغي الاستفادة من هذا التقدم والبناء عليه.

لقد تكبد شعب جمهورية السودان خسائر فادحة خلال الأسابيع الخمسة الماضية. وكما أفادت التقارير وأشار الممثل الخاص بيرتس، فإن هذه بداية لتحد جسيم يواجهه شعب السودان ما لم نوقف بشكل جماعي العنف والنزاع. وكلما طال أمد القتال، زادت الخسائر. وسيزيد ذلك أيضا من تعقيد الأزمة وتفاقمها لأن جهات فاعلة داخلية وخارجية جديدة قد تتورط في النزاع. والأهم من ذلك أن النقص في الغذاء والمرافق والخدمات الطبية سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

وبالإضافة إلى شعب السودان، تشعر البلدان المجاورة أيضا بأثر الحرب كونها تستضيف آلاف اللاجئين. فهي بلدان خارجة من النزاع أو تواجه هي نفسها أزمات اقتصادية وإنسانية خطيرة. فعلى سبيل المثال، تأثرت جمهورية جنوب السودان، التي تربطها علاقات اقتصادية واجتماعية وثيقة بجمهورية السودان، بالنزاع. فقد ارتفعت أسعار السلع ارتفاعا كبيرا وضعفت القوة الشرائية لجنيه جنوب السودان منذ اندلاع النزاع في جمهورية السودان.

ونظرا للروابط الاجتماعية والاقتصادية التاريخية الوثيقة التي تربط الدول الأعضاء في هيئة الإيغاد بالشعب السوداني، فضلا عن الأثر المباشر الذي تخلفه الحرب على تلك البلدان نتيجة لقربها الجغرافي، ما فتئت الهيئة تعمل بنشاط مع غيرها من المنظمات والدول الشريكة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وفي ذلك الصدد، يتواصل الوفد الرفيع المستوى للإيغاد بقيادة فخامة السيد سلفا كير ميارديت مع الطرفين المتحاربين بشكل يومي ويتشاور وينسق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وفي 17 و 18 أيار/مايو، زرت جوبا، جنوب السودان، لتشجيع التزام الرئيس ميارديت بقيادة جهود الإيغاد الرامية إلى حل الأزمة في السودان وكذلك لتبادل الآراء بشأن الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها لإسكات البنادق في جمهورية السودان. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود واستكمالها، متحريا في ذلك التنسيق.

وعلى الرغم من قدراتنا ومواردنا المحدودة، تبذل الإيغاد والدول الأعضاء فيها كل ما في وسعنا لدعم شعب السودان. وقد أرسلت بلدان الجوار مساعدات إنسانية أيضا. وتضطلع بلدان مثل إثيوبيا وجنوب السودان وجيبوتي بدور رئيسي في إجلاء المواطنين الأجانب وموظفي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية الموجودة في السودان. وحان الوقت لأن يعمل المجتمع الدولي عن كثب مع بلدان خط المواجهة

وأن يساندها لمساعدتها في تقديم الدعم الكافي والحسن التوقيت لشعب السودان واللاجئين السودانيين، وكذلك في إرسال الدعم الإنساني الذي تمس حاجة البلد إليه.

بينما أقدر وأشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في تيسير محادثات جدة، فإنني أشجعهما على التواصل والعمل مع الآلية الثلاثية كونها الكيان الذي عهدت إليه التجمعات الإقليمية والقارية والدولية بتيسير العملية السياسية في جمهورية السودان.

ويتمثل السبيل الوحيد لوقف القتال في السودان عاجلا وليس آجلا في تنسيق جهودنا وتبسيطها على نحو أفضل والتعجيل بما نتخذه من إجراءات جماعية. إن مقصدنا وهدفنا واحد في السودان: إسكات البنادق واستئناف العملية السياسية الشاملة للجميع التي يقودها السودانيون ويمتلكون زمامها والتي ستمهد الطريق نحو تشكيل حكومة انتقالية يقودها مدنيون. فلنتكاتف معا ونوحد صفوفنا لمساندة الشعب السوداني في سعيه إلى تحقيق السلام الدائم والديمقراطية. وكما تبين التجربة في المنطقة، تزداد فرص نجاحنا عندما تُنسق الجهود وتشارك دول الجوار وتنخرط بنشاط في إيجاد الحلول.

أود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على الالتزام الثابت للإيغاد بمواصلة العمل والتنسيق عن كثب مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة القارية والدولية، فضلا عن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع في السودان.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد جيبيهو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس، والمفوض بانكول أديوي، والأمين التنفيذي وركنه غيبيهو على إحاطاتهم الإعلامية.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على دعمنا للممثل الخاص للأمين العام بيرتس وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون العمل في السودان في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إن الصراع الدائر في السودان مأساة ذات أثر مدمر على الشعب السوداني. والمملكة المتحدة تحث القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على وقف القتال فورا وحماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفوري.

إن العمل المنسق من قبل الشركاء الدوليين والإقليميين أمر حاسم للمساعدة في إنهاء الصراع. ولذلك، نرحب بكل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك إعلان جدة في 11 أيار/مايو واتفاق وقف إطلاق النار المتفق عليه في 20 أيار/مايو. ولكن تلك الالتزامات ستكون عديمة القيمة إذا لم يتم تنفيذها أو إذا استخدمت لتأمين ميزة عسكرية. وندعو الطرفين إلى التقيد التام بالتزاماتهما نصا وروحا.

ونرحب أيضا بجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية للمساعدة على وضع حد للعنف. ومن الضروري أن يكون هناك تنسيق قوي للجهود بين الهيئات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

ومن الضروري أيضا أن تُسمع أصوات المدنيين السودانيين بصوت عال وواضح. ويجب إشراكهم في كل مرحلة من مراحل العملية، ولا سيما في جهود الوساطة لوضع حد للقتال وتحقيق انتقال ديمقراطي مع حكومة مدنية في نهاية المطاف.

واسمحوا لي أن أتناول حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المروعة التي سببها القتال.

وكما سمعنا، فقد قتل أكثر من 500 مدني وأصيب الآلاف، ويفتقر ملايين آخرون إلى الغذاء والدواء. وفي غرب دارفور، يشتعل العنف العميق على نطاق لم نشهده منذ عقود. وأجبر أكثر من 000 150 شخص على الفرار من السودان. وتود المملكة المتحدة أن تعرب عن شكرها للبلدان المجاورة التي رحبت باللاجئين وتتعهد بتقديم الدعم لها.

وقد تزايدت الاحتياجات الإنسانية بشكل حاد، بعد أن بلغت بالفعل مستويات قياسية قبل الصراع. لذلك، ندعو إلى الوقف الفوري للهجمات المستمرة على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل ومرافق الرعاية الصحية والمدارس وأماكن العبادة. إن نهب الأصول الإنسانية أمر غير مقبول بكل بساطة. ويجب مساءلة الجناة.

وفي الختام، نقدم دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ونحن ندخل في مناقشات بشأن تجديد ولايتها، ونتضامن مع الشعب السوداني في مطالبته بمستقبل سلمي وديمقراطي.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غابون وغانا وبلدي، موزامبيق.

تتقدم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بخالص الشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح على إسهاماتهم الهامة للغاية. ونشكر سعادة السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام في السودان؛ وسعادة السيد بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن؛ وسعادة السيد وركنه غيبيهو، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). ونرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/355).

(تكلم بالإنكليزية)

وتود مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن تثني على البعثة للعمل الهائل الذي قامت به في بيئة صعبة للغاية ومليئة بالتحديات التي تتسم بها الحالة الراهنة في السودان. والعمل القيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطات السودانية، قد يسر إجلاء المدنيين والموظفين الدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني من مناطق القتال العنيف في السودان. وعلاوة على ذلك، سعت البعثة إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوداني، رغم كل التحديات.

وتعرب المجموعة عن استيائها للتدهور المأساوي للحالة في السودان، الذي يقوض كل التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام على وجه الخصوص. ومن الواضح أن الأزمة الراهنة تعرض التقدم المحرز حتى الآن للخطر. لذلك، تؤكد المجموعة على ضرورة قيام الأطراف بإسكات البنادق على الفور والعودة إلى مسار التفاوض.

وتشيد غابون وغانا وموزامبيق بقيادة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في البحث عن حلول لمعالجة الحالة في السودان. ونشدد على أن الآلية الثلاثية حاسمة الأهمية لوجود عملية سياسية قابلة للبقاء ومستدامة وذات مصداقية، تركز على اللجوء إلى الحوار بين أطراف الصراع، لبناء سلام شامل وطويل الأمد في البلد الشقيق.

كما تثني المجموعة على الاتحاد الأفريقي لصياغته خطة لخفض التصعيد ستسهم بشكل ملموس في جهود تحقيق الاستقرار. ولذلك، تشجع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على تبني خطة خفض التصعيد بالكامل لصالح السودان والشعب السوداني والمنطقة.

ونرحب أيضا بالجهود المضنية التي تبذلها البعثة من أجل وقف الأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات السياسية. ونغتنم هذه الفرصة لتشجيع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة المساعدة في عملية الانتقال السياسي في السودان ودعم عملية السلام وتنفيذ اتفاق جوبا.

إن الحالة الأمنية في السودان تتدهور وتنذر بالخطر بسبب الأزمة الراهنة. فقد هيأت بيئة مؤاتية لتفاقم الاشتباكات الطائفية التي لا تزال تشكل بالفعل تحديات أمنية في بعض مناطق البلد، ولا سيما في ولايات دارفور والنيل الأزرق وجنوب وغرب كردفان. وتطرح تلك الحالة تهديدات أمنية خطيرة للبلدان السبعة المجاورة.

ويجري الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداءات على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال

والأشخاص الضعفاء، وكذلك الموظفين الدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، ونحن ندين تلك الاعتداءات. ونلاحظ مع الشعور بالقلق العميق استهداف المباني الدبلوماسية، بما في ذلك نهب مباني الأمم المتحدة على نطاق واسع، خاصة في الخرطوم ودارفور. تدين مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بأشد العبارات هذه الأعمال الإجرامية التي تشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

ونؤكد مجددا أن استهداف السكان المدنيين غير مقبول على الإطلاق، لأنه انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة على النحو الواجب.

وتشعر غانا وغابون وموزامبيق بقلق عميق إزاء الآثار غير المباشرة للأزمة الحالية في البلدان المجاورة، بما في ذلك زيادة تدفقات اللاجئين عبر الحدود، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة العنف. في هذا السياق، هناك حاجة إلى تعاون أكثر فعالية بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وبعثات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى العاملة في المنطقة بغية تحديد علامات الإنذار المبكر بتصاعد العنف في المنطقة على النحو السليم.

إن الحالة الإنسانية متردية بالفعل في السودان، وقد ازدادت سوءا مع بدء هذه المواجهات المسلحة وتعطيل سلاسل الإمداد بالنسبة للعديد من المنتجات المرتبطة سلفا بأوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي. ويشير تقرير الأمين العام (S/2023/355) إلى أن أكثر من 000 700 شخص قد شردوا داخليا، معظمهم من الخرطوم وغرب دارفور وجنوب دارفور. وفي ظل الأزمة الراهنة يقدر أن أكثر من 000 150 شخص قد غادروا السودان.

لأجل الاستجابة للأزمة الإنسانية تكرر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث نداءها بتقديم الدعم المستمر لخطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2023. تستهدف هذه الخطة 12.5 مليون شخص من خلال أكثر من 200 مشروع في قطاعات رئيسية مثل التعليم والصحة وحماية الطفل والعنف الجنساني والتغذية. ونشجع أيضا على تقديم المساعدة الإنسانية من خلال آليات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف مع إيلاء اهتمام خاص للحالة الاجتماعية والاقتصادية في السودان.

كما ترحب المجموعة بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق هدنة إنسانية وإنشاء ممرات إنسانية. وندعو إلى تنسيق أفضل بين جميع الأطراف الفاعلة ونشدد على ضرورة ضمان تقديم المساعدة الإنسانية في السودان وفي البلدان المجاورة امتثالا للمبادئ التوجيهية التي تحكم إيصال المساعدة الإنسانية.

وتود المجموعة أن تؤكد من جديد الدور المركزي لدور الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والآلية الثلاثية في تحقيق استقرار الوضع في السودان. وندعو إلى احترام سيادة السودان خلال التصدي لتحدياته. وتشيد الغابون وغانا وموزمبيق بالشعب السوداني لشجاعته وصلابته خلال هذه الأوقات الصعبة.

إذ نشيد بالشعب السوداني نود أن نذكر أنه يجب على الأطراف السودانية ألا تغفل عن الهدف الرئيسي المتمثل في استئناف العملية الانتقالية نحو حكومة انتقالية شاملة وديمقراطية بقيادة مدنية قادرة على تحقيق التعافي السياسي والاقتصادي الصعب في البلد. ونحث الشعب السوداني على الامتناع عن أعمال العنف والسير على طريق الوحدة الوطنية والمصالحة وبناء السلام.

دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص فولكر بيرتس، والمفوض بانكول أديوي، والأمين التنفيذي وركنه جيبيهو على تقديم إحاطاتهم الهامة اليوم. كما أود أن أرحب بالسفير الحارث إدريس الحارث محمد وممثلي السودان الآخرين في الجلسة. أشيد أيضا بالعمل الدؤوب الذي يؤديه موظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في وضع بالغ الصعوبة.

يساور البرازيل القلق إزاء التحديات الإنسانية التي سببها النزاع المسلح المستمر على مدى أكثر من شهر الآن. ونعرب عن تضامننا

مع شعب السودان. ونشيد بالسكان المحليين الذين ساعدوا الأسر الهاربة في كل ركن من أركان السودان، فضلا عن مصر وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا. نشيد أيضا بالعمل الحيوي الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية في الميدان. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للتعديلات التي أجراها الممثل الخاص بيرتس وبعثة الأمم المتحدة منذ 15 نيسان/أبريل لتنفيذ ولاية البعثة.

وكما جادل الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/355) فإن انزلاق السودان العاجل إلى نزاع دموي يُعدُّ نكسة مروعة للبلد. ونرى أن الانتكاسة المروعة الأخرى ستكون الإصرار على حل النزاع الحالي بالوسائل العسكرية. لقد دعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية وجميع شركاء السودان تقريبا إلى الهدنة ووقف إطلاق النار لأن الوسائل العسكرية لن تحل الأسباب الجذرية لهذا النزاع الدائر.

كما نؤيد المبادرة السعودية الأمريكية التي أدت إلى إعلان الالتزام بحماية المدنيين في السودان. ونكرر نداء الآلية الثلاثية ونرحب بوقف إطلاق النار القصير الأجل والترتيبات الإنسانية المتفق عليها يوم السبت في جدة.

وبالتالي ندعو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتمسك بالهدنة. وبالمثل نشجعها على استخدام أدوات التفاوض والوساطة والحوار والحل السلمي للنزاعات. إن جميع هذه الصكوك تُعدُّ وسائل لتحقيق السلام في السودان بوصفه غاية نعلم أنها تصب في مصلحة طرفي النزاع والشعب السوداني.

عليه نؤكد أن التفاوض بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية ليس استسلاما من قبل أي من الجانبين. بل إن التفاوض هو الخطوة الأولى لوقف الاشتباكات العسكرية الحالية وتوفير الحماية الكافية لملايين المدنيين في السودان علاوة على تجنب إلحاق المزيد من الضرر بالبنية التحتية المدنية الأساسية في الخرطوم وأم درمان ودارفور وغيرها.

والتعايش السلمي شرط أساسي. وهو من بين الشروط التي ستمكن أطراف النزاع من تمهيد الطريق لانتقال سياسي إلى حكومة بقيادة مدنية. ولن تكون هناك ملكية سودانية لهذه العملية السياسية من دون تعايش سلمي بين قواتها العسكرية وشبه العسكرية الرئيسية.

ويحدونا أمل صادق في أن يدرك أصحاب المصلحة السودانيون الضرر الذي سببه القتال المستمر والذي سيلحقه بالسودان والشعب السوداني. وندعوهم إلى المشاركة في المبادرات الجارية بحسن نية. هناك دعم دولي واسع النطاق للتوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين. وقد قاد الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية وشركاء السودان المبادرات الرئيسية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. الخطوة التالية هي إسكات البنادق إلى الأبد.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص بيرتس وممثلي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) على إحاطاتهم. وأرحب بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

ولا يزال النزاع المسلح في السودان مستمرا منذ أكثر من شهر، مع احتدام القتال في العديد من الأماكن وتزايد عدد الضحايا، مما يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية. وتشعر الصين بحزن عميق. وبوصفنا صديقا وشريكا حميما للسودان، يحدونا أمل صادق في أن يعطي طرفا النزاع الأولوية لسلام السودان ورفاه سكانه، وأن ينهيا الأعمال القتالية بأسرع ما يمكن، وأن يحلا خلافاتهما من خلال الحوار والتفاوض.

وتلاحظ الصين أن طرفي النزاع توصلا إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في مناسبات متعددة ووقعا اتفاقا لوقف إطلاق النار وترتيبات إنسانية قصيرة الأجل في جدة الأسبوع الماضي. وتتمثل المهمة الملحة في ضمان تنفيذ الالتزامات بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وتيسير وتوفير الضمانات الأمنية لعمليات المساعدة الإنسانية والإجلاء. ونأمل أن يحافظ طرفا النزاع على زخم الحوار، وأن يسعيا جاهدين نحو وقف دائم لإطلاق النار وترتيب سياسي، وأن يعيدا تنمية البلد إلى مسارها.

وتشيد الصين بجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والبلدان ذات الصلة وتؤيدها على دورها الرئيسي في تعزيز محادثات السلام. وندعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى دعم المنظمات الإقليمية والتعاون معها بغية توفير الوقت والمجال اللازمين للوساطة الإقليمية. لقد أظهرت التطورات في السودان مرة أخرى أنه لا يمكن إيجاد حل لمسألة السودان إلا من داخل البلد. إن التدخل الخارجي أو العقوبات الأحادية الجانب لن تحل المشكلة، بل ستزيد من حدة التوترات وتفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستخلص الدرس المناسب. وينبغي للأطراف المعنية أن تفكر بجدية في الحالة الراهنة وأن تمتنع عن توسيع نطاق الجزاءات الانفرادية ومن ثم مواصلة السير في الطريق الخطأ.

ومنذ اندلاع النزاع، أصبحت الحالة الاقتصادية والإنسانية الهشة بالفعل في السودان والبلدان المجاورة له أكثر إثارة للقلق. ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، ونتيجة للنزاع، أصبح أكثر من 000 700 شخص من النازحين داخليا، وفر أكثر من 000 200 شخص إلى البلدان المجاورة، ويحتاج حوالي 25 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية.

وتشيد الصين بجيران السودان، الذين يستضيفون، على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها، عددا كبيرا من اللاجئين السودانيين، وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة للسودان وجيرانه بغية تخفيف الأثر غير المباشر على المنطقة. وتؤيد الصين جهود المنظمة للاتصال والتنسيق مع السودان والبلدان المجاورة له بشأن المسائل الإنسانية بغية مساعدة بلدان المنطقة في قدرتها على الاستجابة وتخفيف الضغط الإنساني.

ستنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في أوائل حزيران/يونيه. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، ستواجه البعثة تحديات كبيرة في عملها في المستقبل. كان القصد الأصلي للمجلس من الإذن بالبعثة هو مساعدة السودان، بناء على طلب البلد، في استكمال انتقاله السياسي. ولذلك، فإن آراء السودان تكتسي أهمية أساسية في مناقشة ولاية البعثة.

وتشجع الصين القائمين بالصياغة على البقاء على اتصال وثيق بالسودان واحترام آرائه بالكامل. ويسهم ذلك في سلاسة عمل بعثة الأمم المتحدة في المستقبل وفي التعاون الطويل الأجل بين الأمم المتحدة والسودان.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان في هذا السياق الصعب والمعقد. ونشكر أيضا السيد بانكول أديوي والسيد وركنه غيبييهو على إحاطتيهما وننوه بحضور الممثل الدائم للسودان.

تتضامن إكوادور مع شعب السودان، وكذلك مع أسر الضحايا، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، الذين فقدوا أرواحهم في هذا النزاع.

لقد انقضى الآن 37 يوما على بدء العنف المسلح في السودان، الذي يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر بالفعل للسكان المدنيين، مع تأثير متباين على النساء والأطفال. ولا يمكن لمجلس الأمن ولا يجب عليه أن يظل عاجزا عن الحركة في مواجهة هذه الحالة، ويجب أن يدعو طرفي النزاع إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وأعمال العنف. ثمة ضرورة ملحة إلى العودة إلى الهدوء من أجل كفالة الوصول الحر والآمن وبدون عوائق إلى المساعدة الإنسانية وتيسير عملية حوار فعالة بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية.

وفي هذا السيناريو، يجب أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان بدور حاسم في البحث عن السلام والأمن، وهو ما لا يؤثر على السودان فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ويلزم تعزيز عمل البعثة. ولذلك، يجب علينا، في التجديد المقبل لولايتها، الواردة في القرار 2636 (2022)، أن نتناول الأحداث الأخيرة بغية بناء القدرات في سياق التحديات التي تفرضها الحالة السياسية والإنسانية والإنمائية والأمنية.

أولا، فيما يتعلق بالتعزيز السياسي، نسلط الضوء على عمل البعثة في إطار الآلية الثلاثية، فضلا عن مشاركتها في مسائل إصلاح

قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، ترى إكوادور أن دور البعثة أساسي في الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، في سبيل عملية انتقالية نحو السلام الدائم. ولا تزال جهود البعثة أساسية لتعزيز إدماج الجنسين في العملية السياسية، وينبغي أن تواصل وتعزز العمل المنجز قبل اندلاع العنف.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساورنا القلق إزاء التشريد الجماعي للسكان، مع أرقام مفزعة – تقترب من مليون شخص، مع فرار 000 250 آخرين إلى البلدان المجاورة. ونسلط الضوء على سخاء بلدان المنطقة التي استقبلت اللاجئين وننوه به. ومن الضروري أن تتوافر لوكالات وكيانات منظومة الأمم المتحدة الموارد اللازمة للتغلب على هذه الأزمة الإنسانية، بغية التخفيف من حدة حالة المشردين والسكان المضيفين. والنساء والفتيات هن دائماً الأكثر تضرراً في ذلك السياق. وهذا هو السبب في أن دور البعثة حاسم في الاضطلاع بأنشطة بناء السلام وحماية المدنيين وتعزيز سيادة القانون، مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنساني. وسيكون من المهم أيضاً تعزيز عمل البعثة في مجال إزالة الذخائر المتفجرة وأنشطة إزالة الألغام التي تشكل جزءاً من الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام.

ثالثاً، فيما يتعلق بدور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فإن أحداث الأيام القليلة الماضية عكست مسار التقدم الذي تم إحرازه في السودان في تحقيق بعض أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لذلك فلا غنى عن دور البعثة في استعادة الدعم المنسق لوكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى في الاضطلاع بالأنشطة في المستقبل، إلى جانب لجنة بناء السلام.

وتؤيد إكوادور تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة وتظل ملتزمة بضمان أن يوفر مجلس الأمن الأدوات اللازمة لدعم السودان في التغلب على هذه التحديات الجديدة. ونقر باتفاق وقف إطلاق النار لمدة سبعة أيام الذي وقّعه الأطراف، ونأمل أن يمكّن من وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق، وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وتوفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني والممتلكات، وتيسير الإجراءات الرسمية التي تمكن من الوصول الفعال للمعونة.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس، والمفوض أديوي من الاتحاد الأفريقي، والسيد جيبيهو، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على إحاطاتهم وكذلك على عملهم الدؤوب بشأن السودان.

وتؤيد اليابان جميع الجهود التي تبذلها الآلية الثلاثية – التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية – لمساعدة الشعب السوداني المحتاج. في وقت الإحاطة السابقة التي قدمها الممثل الخاص في 20 آذار/مارس (انظر S/PV.9289)، شجعتنا التقارير عن العملية الانتقالية في السودان عقب التوقيع على الاتفاق الإطاري في كانون الأول/ديسمبر الماضي وحلقات العمل الواسعة والشاملة بشأن المسائل المعلقة التي يسرتها الآلية الثلاثية في وقت سابق من هذا العام. بيد أن كل شيء تغير في 15 نيسان/أبريل، وتشعر اليابان بالجزع إزاء السرعة التي تدهورت بها الحالة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سأذكر ثلاث نقاط:

أولاً، تكرر اليابان دعوتها للطرفين، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلى الوقف الفوري للقتال والعودة إلى العملية السياسية السلمية. لا يمكننا قبول أي استخدام للقوة يقوض عملية يقودها السودانيون ويملكون زمامها نحو الانتقال إلى الحكم المدني، على النحو المبين في الإعلان الدستوري لعام 2019. وفي ذلك الصدد، تشيد اليابان بالمبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى السعي إلى وقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى الحوار السياسي.

ثانياً، تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية، لا في السودان فحسب بل في البلدان المجاورة أيضاً. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يُتوقع أن يصل عدد من فرّوا من البلاد إلى أكثر من مليون شخص، بمن فيهم النساء والأطفال، بحلول تشرين الأول/أكتوبر بحثاً عن الأمن وتلبية لاحتياجاتهم الأساسية. ونرحّب بإعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان والاتفاق على وقف قصير

الأجل لإطلاق النار وترتيبات إنسانية، ونحث الأطراف على التقيد بتلك الاتفاقات. واستجابة لتدفق اللاجئين، قررت اليابان تقديم المساعدة إلى تشاد ومصر وجنوب السودان من خلال المنظمات الدولية.

ثالثاً، تشدد اليابان على أهمية الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في تلك الظروف الصعبة. ويجب على المجلس أن يتكلم بصوت موحد وأن يدعم البعثة في سعيها إلى إحياء العملية السياسية مع الحفاظ أيضاً على الركائز الثلاث الأخرى لولايتها. وللمضي قدماً، نحن على استعداد للإسهام بنشاط في المناقشات بشأن أفضل السبل لتكييف الأهداف الاستراتيجية للبعثة وعملياتها مع الظروف المتغيرة بسرعة، مع ضمان أن يكون لدى أعضاء المجلس نظرة ثاقبة مثلى للديناميات السياسية التي تؤثر على عملها. كما ندعو جميع الأطراف في السودان إلى ضمان أن تتمكن البعثة من الاضطلاع بأنشطتها دون عوائق.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعمنا الثابت للبعثة وتضامننا مع شعب السودان وهو يواجه تحدياً لم يسبق له مثيل للتحول الديمقراطي الذي استثمر فيه الكثير من الأمل والتضحيات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أتقدّم بالشكر إلى الممثل الخاص بيرتس على إحاطته الرصينة وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بتولّي النائبة الجديدة للممثل الخاص للأمين العام في السودان، السيدة نكويتا – سلامي، منصبها الجديد. وأرحب أيضاً بمشاركة مفوض الاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

إن العمل الذي قام به السيد بيرتس وفريقه للنهوض بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في البيئة الراهنة مثير للإعجاب حقاً، ونقدّر حقيقة أنهم يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ومن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعرب المجلس عن دعمه الكامل للبعثة.

خلال عطلة نهاية الأسبوع، أعلنت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة أن قوات الأمن السودانية وافقت على وقف لإطلاق النار قصير الأجل وترتيبات إنسانية. وندعو كلا الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب وقف إطلاق النار لمدة سبعة أيام والسماح للمعونة الإنسانية والمساعدة الغوثية بالوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق نهاية مستدامة للنزاع في السودان الذي ألحق بالشعب السوداني ألماً ومعاناة هائلين. لقد سمعنا تقارير مقلقة عن هجمات على المدنيين وشن غارات جوية على المستشفيات وعنف جنسي وجنساني وأعمال نهب. ويجب علينا جميعاً أن نقوم بدورنا لتحقيق السلام والاستقرار. ويجب أن نفعل ذلك على وجه الاستعجال. فلا مجال الآن لإضاعة الوقت. وتحقيقاً لتلك الغاية، نتعاون تعاوناً وثيقاً مع شركائنا، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، وشركائنا الآخرين في المجموعة الرباعية واللجنة الثلاثية وأصدقاء السودان. ورحبت الولايات المتحدة بإعلان الالتزام بحماية المدنيين في السودان الصادر في 11 أيار/مايو، والذي يعترف بالتزامات الجانبين بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام حقوق الإنسان وتيسير المساعدة الإنسانية. تتماشى هذه الالتزامات مع أهداف ومقاصد بيان الاتحاد الأفريقي الصادر في 20 نيسان/أبريل وتدعم خريطة الطريق المقبلة لخفض التصعيد.

وبينما نعمل من أجل السلام، تلتزم الولايات المتحدة بتلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة على أرض الواقع. يحتاج أكثر من 24 مليون شخص الآن إلى مساعدات إنسانية، بزيادة قدرها 57 في المائة عن التقديرات السابقة. وتبذل الوكالات الإنسانية، والمنظمات الوطنية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، ولجان المقاومة في الأحياء جهوداً لا تصدق لإيصال الأغذية، وتوفير الرعاية الطبية، وإعادة إمداد المستشفيات، ودعم عمليات الإجلاء، ولكنها لا تستطيع القيام بذلك العمل البطولي دون وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق. ويجب على جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل آمن ودون عوائق إلى المحتاجين أو النازحين بسبب القتال. ونؤيد قيادة الأمم المتحدة في حشد الموارد

للشعب السوداني، بما في ذلك من خلال خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة حديثاً، ونتطلع إلى تنسيق جهودنا عن كثب.

وتلتزم الولايات المتحدة، من جانبها، بالمساعدة في تلبية احتياجات أكثر من 000 250 شخص عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة بحثاً عن الأمان، وأكثر من 000 840 نزحوا داخل السودان ولا يستطيعون المغادرة بسبب القتال أو نقص الوقود أو الخوف. وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى احتياجات 1.1 مليون لاجئ كانوا في السودان قبل القتال. ونعرب عن التقدير والثناء للعمل الذي تقوم به البلدان المجاورة التي رحبت بالوافدين السودانيين، ونشجع جميع البلدان على ضمان حصول اللاجئين وملتمسي اللجوء على الحماية وإمكانية أن يعودوا في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصلية طواعية وعندما تسمح الظروف بذلك.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة تواصل العمل مع القادة المدنيين السودانيين ولجان المقاومة والمجتمع المدني لإنشاء حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية بأسرع ما يمكن. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب شعب السودان خلال سعيه من أجل الحرية والسلام والعدالة في ظل حكم مدني ديمقراطي. ونواصل توجيه رسالة واضحة إلى قوات الأمن السودانية مفادها أنه ينبغي لها إنهاء هذا النزاع الذي لا معنى له إلى الأبد.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمي إحاطاتنا اليوم على ما قدموه لنا من معلومات مستكملة شاملة جدا بشأن التطورات في السودان، وأرحب بمشاركة سفير السودان في هذه الجلسة.

ترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بوقف إطلاق النار القصير الأجل والترتيب الإنساني اللذين تم الاتفاق عليهما وتوقيعهما في جدة خلال عطلة نهاية الأسبوع. فالاتفاق يعزز إعلان جدة الصادر في 11 أيار/مايو بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان ويشكل جزءا من نهج تدريجي تتفق عليه الأطراف. ونشكر المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على جهودهما الحثيثة في تيسير تحقيق تلك التطورات الهامة. ونحث على إجراء المزيد من المحادثات لتحسين الظروف الأمنية والإنسانية للمدنيين في الميدان وللتمكين من التوصل للحل السياسي الضروري لهذه الأزمة. وفي غضون ذلك، نشدد على ضرورة تنفيذ تفاصيل الاتفاق الأخير تنفيذا كاملا.

لقد كان عمل الأمم المتحدة في الميدان والبعثات الدبلوماسية استثنائيا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وندين بشدة تخريب المباني الدبلوماسية، بما في ذلك الحوادث الأخيرة في سفارات الكويت والأردن وقطر. فالمباني الدبلوماسية يجب حمايتها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ومنذ بداية القتال، أرسلت الإمارات العربية المتحدة تسع طائرات إلى السودان، وأجلت ما يقرب من 000 1 شخص. ونواصل استضافة مواطنين من 26 دولة مختلفة ورعايتهم. كما ندعم البلدان المجاورة التي استقبلت اللاجئين. وأرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة 229 طنا من المساعدات إلى تشاد لدعم النازحين السودانيين والاستجابة الإنسانية لحكومة تشاد، ونشجع كل من يستطيع على دعم النازحين.

لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. يستند وقف إطلاق النار لسبعة أيام والترتيبات الإنسانية الموقعة خلال عطلة نهاية الأسبوع إلى إعلان جدة، الذي اتفق الطرفان بموجبه على تسهيل المرور الآمن لعمال الإغاثة وتوزيع الإمدادات الإنسانية. كما اتفقا على السماح بتدفق السلع بدون عوائق، واستعادة الخدمات الأساسية، وسحب القوات من المستشفيات والمرافق العامة الأساسية. ونأمل أن يتمكنا من الوفاء بتلك الالتزامات. وستدعم دولة الإمارات العربية المتحدة تأييد مجلس الأمن لإعلان جدة ووقف إطلاق النار القصير الأجل والترتيبات الإنسانية. يجب الاستفادة منها معا في إطار صيغة أوسع، بما في ذلك مع البلدان الشريكة، لتعزيز الثقة بين الطرفين.

مما قاله المفوض السامي فيليبو غراندي لمجلس الأمن الأسبوع الماضي، فضلا عن البيانات الأخيرة الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نعلم أن عدد اللاجئين في ازدياد. فقد عبر أكثر من 000 200 لاجئ حتى الآن إلى البلدان المجاورة. ويؤدي

ذلك إلى التعجيل بحدوث أزمة إنسانية في المنطقة في وقت يتعرض فيه جيران السودان أنفسهم لضغوط شديدة. ونشيد بحكومات البلدان المجاورة التي سمحت للناس بالتماس اللجوء على الرغم من الصعوبات التي تواجهها. ويواجه الملايين الذين بقوا في الخرطوم ومناطق أخرى من السودان خطرا غير مقبول ويكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويعني نقص الوقود عدم إمداد المستشفيات بالطاقة بشكل منتظم. أما القتال الدائر فيجعل من الصعب تجديد الإمدادات الغذائية المتضائلة، وهناك تقارير عن نقص الأغذية في العديد من المناطق. ولا تزال أجراس الإنذار تدق لتنبهنا جميعا.

إنه لأمر مفجع أن تنقلب حياة العديد من الأطفال رأسا على عقب أو تزهق بسبب القتال. فوفقا لليونيسيف، قتل 190 طفلا خلال الـ 11 يوما الأولى فقط من القتال، وأصيب 700 1 آخرون. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن هذه الأرقام لا يبلغ عنها بالقدر الكافي. يحق للأطفال التمتع بحماية استثنائية بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد دعا المجلس إلى اتخاذ تدابير خاصة لحمايتهم، بما في ذلك في قراره 2601 (2021).

ونشيد بالجهود الشجاعة التي يبذلها المستجيبون السودانيون في الخطوط الأمامية الذين يقدمون خدمات الطوارئ ونكرر دعوتنا لجميع الجهات الفاعلة إلى التقيد بالتزاماتها. والتدابير مثل الرحلات الجوية بين بورتسودان وأديس أبابا محورية لرفاه المدنيين، ولكنها ببساطة مجرد بديل مؤقت لوقف إطلاق النار الدائم الذي نريد أن نشهد تطبيقه لضمان استمرار خدمات الإغاثة. والنهاية المحتملة الوحيدة لهذه الحالة تكمن في وجود مسار سياسي يجب أن يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية والسياسية، بما في ذلك النساء. وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة العمل مع جميع الشركاء الرئيسيين لدعم جهود الوساطة المنسقة على جميع المستويات. وقد التزمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية بدعم السودان في طريقه إلى تحقيق السلام. ويكمن الحل في اتباع نهج إقليمي واسع النطاق مع أساس دولي قوي.

وتعتقد الإمارات العربية المتحدة أن استمرار انخراط الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، أمر حاسم، ونؤيد تجديد ولايتها. ونؤيد أيضا عمل العديد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. ويجب أن يظل المجتمع الدولي ثابتا في التزامه بحماية مستقبل الشعب السوداني. لن ينتهي العنف بسرعة وبشكل مستدام إلا بالدعوة إلى العودة للمسار السياسي.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص بيرتس والمفوض أديوي والأمين التنفيذي غيبيهو على إحاطاتهم.

في أعقاب اندلاع الاشتباكات في الخرطوم في 15 نيسان/أبريل، نكرر دعوتنا كلا الطرفين إلى وقف الأعمال القتالية بدون شروط مسبقة وإعادة السودان إلى طريق الانتقال السياسي. ونرحب بجهود الوساطة الأخيرة، بما في ذلك إعلان الالتزام بحماية المدنيين في السودان والتوسط في وقف إطلاق النار المقبل لمدة سبعة أيام. ونعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في السودان.

وتشجب مالطة بشدة الخسائر التي وقعت في الأرواح وتشعر بقلق عميق إزاء حقيقة أنه منذ بداية الاشتباكات قتل أكثر من 800 شخص، من بينهم 200 طفل، وجرح أكثر من 000 5 آخرين. ولا تزال النساء والفتيات معرضات بشكل كبير لخطر العنف الجنسي والجنساني، مع ورود تقارير مستفيضة عن حالات اغتصاب واعتداءات جنسية. ويجب وضع تدابير لحماية النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة وتعزيزها. فلا يمكننا أن نترك أحدا يتخلف عن الركب. ونود أن نذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ومن دون عوائق إلى جميع المدنيين، في وقت ارتفعت فيه الاحتياجات الإنسانية في السودان إلى مستويات قياسية. كما ندعو إلى إجراء تحقيقات وافية وتقديم الجناة إلى العدالة ومحاسبتهم على

جرائمهم. وتدين مالطة جميع الهجمات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل والمستشفيات والمدارس وأماكن العبادة. وندين كذلك الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي أو على مباني الأمم المتحدة. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن ما تقدر قيمته بنحو 14 مليون دولار من المنتجات الغذائية المخصصة لأكثر قطاعات السكان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب أكثر من مليون لقاح ضد شلل الأطفال مخصصة للأطفال، قد دمرت نتيجة لأعمال النهب.

ومن الواضح أن النزاع في السودان تترتب عليه آثار على المنطقة الأوسع. فقد فر ما يقدر بنحو ربع مليون شخص من البلد، ويمثل العدد الكبير من اللاجئين والنازحين أزمة ذات أبعاد إقليمية. ونظرا لأن السودانيين ورعايا البلدان الثالثة الفارين من السودان يخوضون رحلات محفوفة بالمخاطر، فإننا ننوه بالجهود التي تبذلها بلدان الجوار لاستضافة ملتمسي اللجوء. وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بالقلق إزاء حالة المشردين داخليا في السودان، وخاصة النساء المقيمات في مخيمات المشردين داخليا، اللائي لا يزلن معرضات لخطر كبير من العنف الجنسي والجنساني.

وترحب مالطة بجميع الجهود التي تسعى إلى دعم الحوار والوساطة، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، فضلا عن جيران السودان والبلدان الشريكة الأخرى. ونشيد بجهود لجنة وقف إطلاق النار الدائم، التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وكذلك الأطراف المدنية الموقعة على الاتفاق الإطاري، التي اضطلعت أيضا بدور أساسي في نزع فتيل التوترات وتعزيز الحوار على مستوى المجتمع المحلي. ويجب أن تكون كل الجهود شاملة للجميع وأن تكفل مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني. وستواصل مالطة دعم التوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك من خلال رسائل موحدة يوجهها المجلس. ونحث الطرفين على الاستماع إلى تلك الدعوات والعمل بموجبها. ونعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص بيرتس وفريق بعثة الأمم المتحدة على التزامهم الثابت بمسار السودان نحو الاستقرار على الرغم من محدودية قدرات البعثة. وإذ نتطلع إلى تجديد البعثة، نود أيضا أن نغتنم جلسة اليوم لندعو السلطات إلى الاحترام الكامل لولاية البعثة.

إن رسالتنا واضحة: لا يمكننا أن نضمن مجالا للحوار والوساطة وأساسا متينا للسودان للعودة إلى الطريق المؤدي إلى تشكيل حكومة بقيادة مدنية وتحقيق السلام وبناء مستقبل ينعم فيه البلد بالديمقراطية والاستقرار إلا بإسكات البنادق.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيد بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن، والسيد وركنه جيبيهو، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والسيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطاتهم. ونرحب بالممثل الدائم للسودان، السيد الحارث إدريس الحارث محمد، في جلسة اليوم.

إن روسيا يساورها قلق بالغ إزاء الديناميات الخطيرة للحالة في السودان. فقد أسفر نشوب الأعمال القتالية في 15 نيسان/أبريل بين وحدات الجيش النظامي وقوات الدعم السريع عن سقوط العديد من الضحايا. والحالة الإنسانية معقدة. وأعداد النازحين داخليا واللاجئين تتزايد. وأي تصعيد آخر للحالة يهدد بتفاقم الحالة الأمنية في السودان نفسه، فضلا عن زعزعة استقرار البلدان المجاورة التي تواجه نفسها أوضاعا هشة للغاية. فالكثير من هذه البلدان تعاني من نزاعات وتتلقى مساعدات دولية وتستضيف بعثات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة.

ولكي نستجيب بفعالية للأزمة الراهنة في السودان، يجب أن نفهم أسبابها وأن نحلل الخطوات التي أدت إلى نشوب التوترات. ونعتقد أن النزاع ناجم إلى حد كبير عن سوء إدارة التسوية السياسية في السودان. ويقع جزء كبير من المسؤولية عن ذلك على عاتق البلدان الغربية التي طالما اعتبرت أن من حقها التدخل في الشؤون الداخلية للبلد. وبدلا من تهيئة الساحة لعملية سياسية يقودها السودانيون ويمتلكون زمامها حقا، فُرضت تدابير متسرعة على البلد لا تستند إلى الثقافة السياسية

الوطنية ولا تلقى قبولا واسعا من السكان. وللأسف، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أيضا فرضت عملية نقل السلطة إلى المدنيين.

وقد أشرنا مرارا إلى أن الجهود الرامية إلى جذب المساعدة المالية الدولية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلد الذي تمس الحاجة إليه ليست كافية. بل على العكس من ذلك، حُرم البلد في الواقع من تلك المساعدة كشكل من أشكال العقاب، حيث جُعل تقديمها مشروطا بالوفاء بمواعيد نهائية مصطنعة وبمنح الموافقة على اعتماد صيغ مشكوك فيها لإحلال الديمقراطية. وما زلنا نعتقد أنه يجب منح الشعب السوداني الحق الكامل ليس في اتخاذ القرارات بشأن مستقبلهم ومستقبل بلدهم فحسب، بل أيضا في تحمل المسؤولية الكاملة عنها. وتعود جذور العديد من المشاكل الهيكلية في المجتمع السوداني إلى تركة الاستعمار وترتبط بعملية توطيد دولة موحدة. وتلك المناقشة تتجاوز نطاق الأزمة الراهنة وتمثل جهدا طويل الأجل ولكن إذا لم نعالج الأمر، فسيكون من الصعب تحقيق الاستقرار المستدام في البلد.

وندعو الأطراف السودانية إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة واتخاذ خطوات فورية لوضع حد نهائي للمواجهات المسلحة. ونعتقد أن أي خلاف يمكن حله على طاولة المفاوضات، ويتمتع السودانيون بالحكمة والخبرة السياسية التي يحتاجون إليها للقيام بذلك. ونرحب بالجهود الإقليمية الرامية إلى مساعدة السودان. ويتعين علينا أن نتيح لها المجال والوقت وأن نتشاور مع بلدان المنطقة وأن ندعم الخطوات التي تتخذها. ويجب علينا ضمان عدم تكرار تجربة ليبيا، حيث أدى التدخل عنوة في البلد إلى كارثة وزعزعة استقرار نصف القارة. ونعتقد أن توقيع إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان والاتفاق على هدنة إنسانية لمدة سبعة أيام من جانب ممثلي قيادة الجيش وقوات الدعم السريع خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتواصل روسيا، من جانبها، التي كان السودان دائما بلدا صديقا لها، اتصالاتها مع الأطراف السودانية. وإذا لزم الأمر وطُلب منا ذلك، فإننا على استعداد لمساعدتها ولكننا لن نتدخل في الشؤون الداخلية للبلد. وتواصل السفارة الروسية في الخرطوم عملها على الرغم من التهديدات الأمنية الخطيرة. وفي هذه المرحلة، سيكون من الأهمية بمكان ضمان أن يعمل جميع الوسطاء بطريقة متضافرة، بغض النظر عن مصالحهم الوطنية المحتملة. ونأمل أن تهيئ التدابير المتخذة الظروف اللازمة لتحقيق استقرار الحالة في البلد وإعادة إطلاق عملية سياسية شاملة للجميع. ولن تؤدي محاولات التأثير على الحالة بالقوة، بما في ذلك من خلال التدابير القسرية الانفرادية غير المشروعة، إلا إلى نتائج عكسية.

وفيما يتعلق بعمل البعثة في المستقبل، نعتقد أنه بالنظر إلى الحالة الراهنة في الميدان، فإن الوقت ليس مناسبا لتعقيد معايير المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. ويمكن تمديد الولاية الحالية تقنيا ويمكن تفويض الدور الرئيسي للجهود الوطنية والإقليمية. ويمكن بعد ذلك إعادة النظر في ولاية البعثة بعد انتهاء المرحلة العصيبة. وسيكون تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان السودانيين وإلى البلدان المجاورة التي تكرمت بفتح حدودها في غاية الأهمية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس ومفوض الاتحاد الأفريقي بانكول أديوي والأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) السيد وركنه جيبيهو. وسأركز على خمس نقاط.

استمرت الحالة في التدهور منذ 15 نيسان/أبريل في غرب دارفور وكذلك في الخرطوم. وندين أعمال العنف العشوائي التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وللالتزامات التي تعهد بها الطرفان في 11 أيار/مايو في جدة. ويجب ألا تمر دون عقاب. واستمر أيضا حشد أعضاء الجماعات المسلحة على أساس انتمائهم القبائلي، وندين تلك التطورات. وكما نعلم، فإن هذه الأزمة تهدد بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. إننا نشهد زيادة هائلة في عدد النازحين واللاجئين والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتصميم الطرفين على مواصلة القتال يعني استمرار تضرر ملايين المدنيين، إما بسبب الاشتباكات أو جراء تعطيل المساعدات الإنسانية.

ونرحب بالعمل المستمر الذي تقوم به الأمم المتحدة في الميدان، فضلا عن تضامن البلدان المجاورة في استضافة اللاجئين. وستضطلع فرنسا، بالتعاون مع شركائها الأوروبيين، بدورها كاملا في المساهمة في توفير الاستجابة الإنسانية. ويصل دعم الاتحاد الأوروبي بالفعل إلى أكثر من 150 مليون يورو لعام 2023. ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية، فضلا عن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، ونرحب بوقف إطلاق النار المتفق عليه للتو. ويجب على الطرفين تنفيذ جميع الالتزامات المقطوعة في جدة بفتح ممرات إنسانية ووقف الأعمال العدائية. ويتطلب حجم الأزمة الحفاظ على التنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين، بما فيهم الاتحاد الأوروبي.

ويجب على مجلس الأمن أن يجاهر برأيه وأن يظل نشطا بشأن هذه المسألة. ومن غير المقبول ألا يعتمد المجلس بيانا من أي نوع منذ اليوم الأول للنزاع. وعمل مجلس الأمن مكمل للجهود الإقليمية، ولا سيما جهود الاتحاد الأفريقي. وهذا أمر بالغ الضرورة حيث أن الطرفين لم يستجيبا لتلك الجهود ويصران على مواصلة القتال. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لعمل الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونرحب بالعمل المتواصل الذي يقوم به الممثل الخاص مع الطرفين بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وهيئة الإيغاد. ونشجع أيضا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لأعمال القوى السياسية التي تدعو إلى السلام، لا سيما في المجتمع المدني وعلى الصعيد المحلي. لا يمكن استعادة السلام بدون مشاركة جميع الجهات الفاعلة السودانية. وعندما يحين الوقت، يجب أن يشارك المجتمع المدني السوداني في المناقشات لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار وحل سياسي للأزمة.

وفي ضوء الملاحظات التي أبداها ممثل الاتحاد الروسي، أود أن أضيف بعض التعليقات إلى بياني الأولي.

تتهم روسيا الغرب بفرض سياساته الخاصة على السودان وعدم القيام بما يكفي هناك. وهذا خطأ تماما، بالنظر إلى أن القوة الدافعة وراء النزاع هي تنافس بين جنرالين تفاقم بسبب الانقسامات الداخلية في السودان. وأود أن أشير إلى أن إنشاء جيش موحد لم يفرض أبدا من الخارج. كما أود أن أذكر الاتحاد الروسي بأنه فيما يتعلق بالمساعدة المالية، كانت فرنسا في طليعة مبادرة تخفيف ديون السودان اعتبارا من عام 2019 فصاعدا، وهي مبادرة كانت روسيا آخر بلد ينضم إليها، في عام 2021، وأن تلك العملية عُلقت بعد الانقلاب في تشرين الأول/أكتوبر 2021 بدون المساس بالمساعدات الإنسانية. وكان واضحا دائما أن مساعدتنا المالية مرتبطة بالانتقال الديمقراطي، الذي لم يُفرض من الخارج أيضا، بل كان نتيجة لتطلعات الشعب السوداني نفسه. إن الفشل في تلبية تلك التطلعات منذ انقلاب 2021 هو الذي ساهم في الأزمة الحالية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص بيرتس والمفوض أديوي والأمين التنفيذي غيبيهو على إحاطاتهم. وأود ا أيضا أن أعرب عن امتنان ألبانيا العميق للسيد بيرتس وفريقه على التزامهم وجهودهم الدؤوبة في السودان، وخاصة خلال هذه الأوقات الصعبة جدا. ونعرب عن تقديرنا لآخر المعلومات التي قدمها عن تطور الحالة في البلد ونشيد بوجوده هنا اليوم، على الرغم من الصعوبات والمخاطر التي ينطوي عليها السفر عند دخول البلد أو الخروج منه. ونرحب أيضا بممثل السودان في هذه الجلسة.

وننضم إلى الآخرين في الترحيب بأنباء وقف إطلاق النار المؤقت لأسباب إنسانية لمدة سبعة أيام بين الطرفين، بوساطة الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية يوم السبت الماضي. ولكن الكلمات يجب أن تتبعها أفعال. فلن يؤدي استمرار النزاع إلا إلى تفاقم الانقسامات وتفتيت المجتمع وتصعيد خطر الاشتباكات القبلية المطولة. وتأسف ألبانيا أسفا عميقا للحالة الراهنة في السودان، التي أضرت بالتقدم الكبير الذي أُحرز قبل اندلاع النزاع. إن خطر التشرذم الإقليمي الشديد كبير جدا ويستحق اهتمام المجلس. ونشعر بقلق بالغ إزاء حجم الخسائر البشرية والإصابات والنزوح في الخرطوم ودارفور. ومما يثير القلق أن نسمع تقارير عن أعداد النازحين حديثا. وفي ذلك الصدد، نشيد

بجيران السودان على إبقاء حدودهم مفتوحة والسماح للنازحين داخليا بالتماس المأوى. وعلاوة على ذلك، يؤثر النزاع بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية وفقا لنوع الجنس. وقبل الأزمة، كان ما يقرب من 8 ملايين امرأة وفتاة بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وقد زاد النزاع من حدة التحديات التي يواجهنها في الحصول على الخدمات الحيوية وزاد من تعرضهن للعنف الجنسي.

ونحث كلا الطرفين المتنازعين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والبنية التحتية. وندين بشدة أعمال العنف التي تستهدف الدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الطبي ونهب ممتلكاتهم. وعلاوة على ذلك، سيكون من الحيوي كفالة الانتقال الآمن للمدنيين بعيدا عن مناطق الأعمال العدائية الجارية، ومنحهم إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء والماء والإمدادات الطبية.

وفي الختام، نشيد بجميع الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية الفاعلة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية. وتؤكد ألبانيا من جديد دعمها القوي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وتثني على عمل البعثة وفريقها المتفاني بقيادة الممثل الخاص بيرتس.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته وأود أن أعرب عن امتنان سويسرا له ولفريقه على جهودهم الدؤوبة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونشكر مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن والأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم للسودان. لقد اضطلعت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوداني بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى العودة إلى الانتقال الديمقراطي، ولديها دور حاسم تؤديه في الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة الراهنة. ويجب أن تُسمع أصواتها. ولذلك، يؤسفني أن الظروف الراهنة لم تسمح للمجتمع المدني بالمشاركة بأمان في الإحاطة التي قدمت اليوم.

وأتشاطر الشواغل التي أعرب عنها زملائي إزاء القتال الدائر الذي يغرق السودان، الذي يعاني بالفعل في براثن أزمة إنسانية غير مسبوقة، في كارثة إنسانية. والتقارير الأخيرة عن تصاعد العنف في الجنينة في غرب دارفور تبعث على القلق بشكل خاص. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، من الضروري إسكات البنادق لحماية المدنيين. إن الخسائر الفادحة التي يلحقها النزاع بالسكان أمر غير مقبول، ومع ذلك استمر القتال في المناطق المكتظة بالسكان، ولا تزال البنية التحتية الحيوية مستهدفة، وتهدد أعمال النهب والسرقة على نطاق واسع أمن المدنيين وسبل عيشهم. وتعرض العديد من المباني الدبلوماسية، فضلا عن مباني المنظمات الإنسانية، للنهب أو التدمير، مما حد بشدة من قدرة شاغليها على دعم السكان السودانيين. كما يهدد النزاع بتفاقم النزاعات القائمة، لا سيما في دارفور وولاية النيل الأزرق، مما قد يؤدي إلى تصاعد آخر في النزاع.

ثانيا، يجب على طرفي النزاع احترام القانون الدولي الإنساني. لا يزال الآباء والأطفال محاصرين في مرمى النيران ويكافحون من أجل الحصول على الغذاء والماء والرعاية الطبية. ومن الضروري تيسير وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وفي الوقت المناسب وبدون عوائق إلى المدنيين المحتاجين وإجلاء الجرحى، على نحو ما جرى تأكيده في إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان. ولا يزال العديد ممن تمكنوا من الفرار من العنف ضعفاء جدا ويحتاجون إلى دعمنا الكامل. ونشيد ببلدان المنطقة على تضامنها في استضافة اللاجئين والعائدين. ونرحب بالاتفاق على وقف إطلاق النار القصير الأمد والترتيبات الإنسانية التي وقعتها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جدة، والتي تدخل حيز التنفيذ الليلة. وتنفيذه الكامل أمر حاسم للتخفيف من معاناة السكان. وستواصل سويسرا دعم الجهود الإنسانية في السودان وفي المنطقة.

ثالثا، يجب أن يقترن احترام وقف إطلاق النار الطويل الأمد بالعودة إلى المفاوضات. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود الدبلوماسية الجارية، ولا سيما جهود الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والبلدان المجاورة، والشركاء الثنائيين. وينبغي تنسيق تلك الجهود الدبلوماسية بشكل وثيق. وفيما يتعلق باحتمالات العودة في نهاية المطاف إلى عملية سياسية، يجب التأكيد على أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوداني تظل في صميم أي حل مستدام.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للبعثة والآلية الثلاثية. إننا نقف إلى جانب الشعب السوداني في تحقيق تطلعاته إلى السلام والعدالة والحوكمة الديمقراطية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إن البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا دليل آخر على ما قلته في بياني السابق. فمن المعروف جيدا أن المجتمع الدولي الذي يشير إليه زملاؤنا الغربيون لا يشمل سواهم، وأنهم لا يتحملون أبدا المسؤولية عن أي شيء. إن كل ما يفعلونه، فعلا، هو إحلال "السلام" و "الديمقراطية" في العالم. لكن هذه المساعي لم تسفر أبدا عن الاستقرار. هذه هي الطريقة التي تم بها إرساء "السلام" و"الديمقراطية" في ليبيا والصومال وأجزاء أخرى كثيرة من العالم. وفيما يتعلق بجهود فرنسا من أجل "السلام" و"التنمية الاقتصادية" في أفريقيا، فقد كُتِبت مجلدات عن ذلك بالفعل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكر السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، على إحاطته الإعلامية. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان (S/2023/355). أشكر أيضا السيد بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيد وركنه جيبيهو، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. أشكر أيضا السفير بيدرو كوميساريو أفونسو على البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن. وأرحب بالمنسقة المقيمة الجديدة، كليمنتين نكويتا سلامي، وأترحم على أرواح الذين سقطوا خلال فترة الاشتباكات.

أولا، أتطرق إلى الحالة الإنسانية والهدنة ووقف إطلاق النار والعون الإنساني.

تم، بعون الله، توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار قصير الأمد والترتيبات الإنسانية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في 20 أيار/مايو الجاري بهدف وضع حد للاشتباكات المسلحة، وهو قابل للتجديد ليفضي إلى وقف مستدام لإطلاق النار حيث يسري لمدة أسبوع بدءاً من اليوم. وهذا الاتفاق يعزز إعلان جدة الموقع في 11 أيار/مايو. والحافز الأكبر والهدف لهذه الاتفاقية التي رعتها مشكورة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية هو تفادي تهديد الحياة المدنية، ووقف تأثيرات النزاع على المدنيين والاقتصاد، وتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، واحترام حقوق الإنسان، وتيسير مرور المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين والمتضررين واستعادة الخدمات الأساسية.

ويُلزم الاتفاق الطرف الآخر بالإجلاء والامتناع عن الاستحواذ وحماية كافة المرافق العامة وبالأخص المستشفيات والمرافق الطبية ومنشآت الكهرباء والمياه. وتوجد أيضا آلية مراقبة محددة للتنسيق تشرف على تجديد وتحديث الاتفاق. ويشمل حيز الاتفاق جميع أنحاء السودان لوقف الأعمال العدائية ووقف استهداف الطائرات المدنية أو الناقلة للعون الإنساني، ووقف التزود بالأسلحة من مصادر أجنبية، واحتلال دور السكن المدنية، وتخريب البنية التحتية، أو التحشيد

العسكري ومصادرة الممتلكات والإمدادات الإنسانية وأعمال النهب والسلب والتخريب.

يتناول الاتفاق الحالة الإنسانية بطريقة عملية الشواغل المتعلقة بالإغاثة الإنسانية وتأمين وصولها وآلية الإشراف عليها على النحو التالي. إن حكومة السودان من جانبها، سوف تتمسك بمبادئ إعلان جدة المتكامل مع هذا الاتفاق الجديد مع احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وسوف تهيئ الظروف المواتية لوصول تقديم الإغاثة الطارئة، وتوفير الضمانات الأمنية لوصول الوكالات الإنسانية إلى المحتاجين للإغاثة بدون عوائق، وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني. وسوف تتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المحتجزين والأسرى خلال فترة النزاع وذلك خضوعاً لدواعي السيادة.

ثانيا، فيما يتعلق بآلية الرصد والتنسيق، المراقبة والتنسيق، فقد وافقت حكومة السودان على إنشاء اللجنة المذكورة المؤلفة من ثلاثة ممثلين لكلا الطرفين الميسرين، وهي: المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وثلاثة ممثلين لكل طرف، مع تحديد نقاط اتصال لتنفيذ وقف اطلاق النار قصير الأمد والمتجدد، والمساعدات الإنسانية. ويمكن للأطراف الفاعلة الدولية الإنسانية العاملة في السودان، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، التواصل مع الآلية المذكورة بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار، أو عند تعريض المساعدات الإنسانية للخطر. وهذه الآلية ستقوم بالتنسيق مع الأطراف الإنسانية وضمان حماية المدنيين وحريتهم في التنقل، مع ضمان احترام حياة العمل الإنساني والعاملين فيه.

نتيجة للوضع الإنساني والغذائي الناجم عن الظروف الحالية، أطلقت حكومة السودان مبادرة بشأن الوضع الإنساني، حيث جرت مناشدة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وكل دول العالم والمانحين لتقديم المساعدات الإنسانية. وقد تعهدت حكومة السودان بتخصيص ميناء بورتسودان، ومطارات بورتسودان، ودنقلا، ووادي سيدنا لاستلام المساعدات، على أن تتولى توزيعها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية وفقاً لإجراءات مفوضية العون الإنساني السوداني، وعملا بتوجيهات العمل الإنساني، والتي تشدد على الناحية الإنسانية والحيادية والنزاهة في القيام بالأنشطة الإنسانية.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن حكومة السودان قد يسرَّت زيارة وكيل الأمين العام ومنسق الشئون الإنسانية، السيد مارتن غريفث، إلى السودان من أجل تفعيل العمل الإنساني. وقد أكملت المفوضية السودانية للعون الإنساني تنسيقها مع المنظمات الدولية والإقليمية، حيث تقوم حالياً بإدارة عمليات الإغاثة والدعم لمساندة المتضررين. كذلك أكدت المفوضية جاهزيتها لتذليل العقبات التي تُواجه المنظمات في القيام بواجباتها. وتنسّق حالياً مع كافة الجهات لرسم المسارات الآمنة التي سيتم عبرها توزيع الإعانات للمتضررين والمستشفيات والمراكز الطبية.

أودُ أن اغتنم هذه السانحة لأقدّم الشكر لكل الدول الصديقة على تقديمها للدعم والإغاثة للمتضررين في السودان، وفي طليعتها الأمم المتحدة.

ثالثا، الحالة العملياتية، وصد العدوان وحماية المدنيين: إن القوات المسلحة السودانية، انطلاقا من واجبها الوطني والدستوري في حماية أمنها القومي وسيادتها وسلامة أراضيها، فقد التزمت بأخلاق وآداب الاشتباك لتقليل الخسائر. وتجسد ذلك الحرص في التوقيع على اتفاق جدة والاتفاقية الجديدة لوقف مؤقت لإطلاق النار. ولقد استجابت إلى دعوات الهدنة المتكررة والتي تبلورت في الاتفاقية الحالية. لقد استطاعت القوات المسلحة امتصاص الصدمة العدوانية لمخطط كبير كان يستهدف القضاء على الدولة السودانية، وحافظت على السيطرة والبناء والتواصل والالتزام باستراتيجية اشتباك لتأمين دائرة حدود الاشتباك وحصرها في نطاق ضيق، ومنع العدوان من تحقيق أي تقدم استراتيجي، حيث نجحت في درء عمليات التعزيزات العسكرية، وتحييد محاولات المليشيا في تموضع قواتها وإعادة تموينها من خارج الحدود.

إن القوات المسلحة اعتمدت على استخدام اقل قوة ممكنة باستخدامها لأسلحة محدودة الأثر، لا يتجاوز مداها نطاق أهدافها،

وهي تُوجه لأهداف مرصودة ومؤكدة. تضمر القوات المتمردة نوايا عدوانية وتسعي للحصول على موارد إضافية ومواد تموين وقتال من بعض المناطق داخل السودان أو من حلفائها من خارج الحدود. وهذا يحتم على الجيش، رغم التزامه بالاتفاقات المبرمة، الاستمرار في عمليات الرصد والمتابعة ومراقبة المداخل والمخارج. فقد هاجموا مدينة الأُبَيِّض مرتين بهدف السيطرة على مطارنا واستخدامه في عمليات إمدادية من خارج الحدود. ولكن تم صدهم من دون وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وحاولوا الهجوم على قيادة الجيش في مدينة نيالا، وتم صدهم بسهولة. وقد هجمت أعداد صغيرة منهم على مدينة الرَهَد شرق الأُبَيِّض، وقامت بإحراق قسم الشرطة وأجزاء من السوق المحلي بدافع السرقة والنهب.

رابعا، الانتهاكات العدوانية. على الرغم من أنكم تناولتم الانتهاكات وتناولها تقرير الأمين العام على نحو محايد، إلا أننا نورد أمثلة على الجرائم المنهجية التي ارتكبها الميليشيات المتمردة بهدف القضاء على النظام الاقتصادي ومحو الذاكرة التاريخية والمجتمعية. تم نهب 27 مصرفا، وتم نهب وحرق 16 مصنعا، وتم نهب 32 شركة ومحلات تجارية، ومحلات الهواتف النقالة، والمخازن، ومحلات ومراكز بيع الذهب، والمجمعات الغذائية، والحوانيت والصيدليات، ومراكز البحوث ومؤسسات متعددة. وتم نهب الأسواق في الخرطوم بحري والخرطوم وأم درمان، وهذا أدى إلى وقوع خسائر تقدر ببلايين الدولارات وتوقف عمل ما يقرب من 000 150 مواطن سيعانون البطالة.

تم استهداف مقار البعثات الدبلوماسية وسكن موظفيها للنهب الممنهج بهدف تخريب علاقات السودان الدبلوماسية مع العالم. ولقد تلقت وزارة الداخلية وشرطة حماية البعثات الدبلوماسية ووزارة الخارجية، قسم الحصانات، والأجهزة الأمنية والعسكرية وهيئة الطيران المدني قرابة 50 بلاغاً عن الاستهداف بشكل من أشكال الجريمة المنظمة للبعثات الدبلوماسية التالية، حسب التسلسل التاريخي ما بين 16 نيسان/أبريل إلى أوائل أيار/مايو الحالي: الولايات المتحدة الأمريكية، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بعثة الاتحاد الأوروبي، الكويت، جيبوتي، الهند، جمهورية كوريا، سويسرا، روسيا، إثيوبيا، اليمن، سورية، إسبانيا، النيجر، تونس، المملكة العربية السعودية، هولندا، المغرب، ليبيا، سلطنة عمان، كندا، زمبابوي، العراق، بلغاريا، ماليزيا، مصر – حيث اغتيل الملحق الإداري بالسفارة المصرية – تشاد، الكونغو، قطر، وأوغندا. بل وأكثر من ذلك، تمثلت في إطلاق الأعيرة النارية على مقرات البعثات والسفراء وسرقة سياراتهم أو تهشيمها وتحطيم كاميرات المراقبة وتمركز قوات التمرد حولها مباشرة لإحداث الرعب واستهداف كرفانات الحماية.

وهناك جرائم ارتكبت ضد المؤسسات الحكومية على النحو التالي: سرقة سجلات المحاكم والهيئة القضائية، تدمير وسرقة سجلات الأراضي في مصلحة الأراضي. وهذا يهدف إلى إنهاء وثائق ملكية المساكن التي احتلتها الميليشيا في أحياء سكنية وقع عليها الاختيار بعناية. هناك جرائم يمكن إدراجها تحت مسمى التجريف الثقافي والتاريخي: نهب متحف الهيئة القضائية، تدمير المتحف العسكري، تهديم المتحف القومي، وتخريب الجامعات مثل جامعة الأحفاد الشهيرة وجامعة أم درمان الأهلية وجامعات أخرى.

تم تدمير بعض الآثار التاريخية في أم درمان، العاصمة الوطنية. وهناك جرائم الاعتداء على الشرف واغتصاب الحرائر بدوافع لا تخلو من إشانة الشرف العائلي وخدش العفة والحياء، بجانب جرائم احتجاز المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، وإتلاف ملايين الجرعات الخاصة بتطعيم الأطفال. وإضافة إلى ذلك، فقد تم استهداف واقتحام المساجد و 5 كنائس والأعيان المدنية وتحويلها إلى مقرات عسكرية. وفي هذا الإطار، نشير إلى تصريح الأستاذة سليمى إسحاق، مدير وحدة مكافحة العنف ضد المرأة، بشأن التحقيق في حالات الاغتصاب التي ارتكبتها الميليشيا المتمردة.

ألا يعتبر مجلس الأمن هذه الانتهاكات الممنهجة بمثابة ارتكاب جريمة العدوان الشامل؟ وتدمير عاصمة البلد وغيرها من الدوائر الحضرية وتخريب الطرق القومية والمطارات والبنيات التحتية والمنشآت الاستراتيجية والحيوية بهدف خلق حالة من الذعر والفوضى تؤدي إلى انهيار الدولة. ولذلك، يطلب السودان إدانة المجتمع الدولي ومجلس

الأمن بأقوى العبارات هذا العدوان والمخطط غير المسبوق وارتكاب الجرائم ضد الدولة والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية.

فيما يخص بناء السلام الأهلي، بموازاة الجهود الرسمية التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والتي تبذلها أيضا حكومة السودان، هناك جهود أهلية وأخرى تقوم بها منظمات المجتمع المدني من أجل بناء السلام المدني وتفعيل التراضي المجتمعي. في هذا الإطار، وقّعت المكونات المدنية بولاية جنوب دارفور وثيقة عقد اجتماعي وتراضي مجتمعي ضمت 80 قبيلة بالولاية، حيث ذكرت بعض الوفود أن هناك أثرا إثنيا يتفاقم وذلك لتطويق ما ذكرتموه، وذلك ضمن جهود المبادرة المجتمعية بالولاية لوقف الحرب واستعادة الحياة المدنية.

ولمعالجة الأوضاع في مدينة الجنينة وولاية غرب دارفور، انعقد اجتماع طارئ ضم حاكم إقليم دارفور مع ولاة ولايات دارفور، حيث تقرر قيام الولاة برئاسة حاكم الإقليم بزيارة عاجلة إلى الجنينة، حاضرة ولاية غرب دارفور، بصحبة المتطوعين من الأطقم الطبية والإدارات الأهلية والمنظمات الوطنية والمبادرين، للوقوف ميدانياً على الأوضاع الأمنية والإنسانية والعمل مع سلطات الولاية لنزع فتيل الأزمة واستتباب الأمن وتحقيق السلام بعد الأحداث الدموية التي شهدتها الولاية على مدار الأيام الماضية. كما تم إرسال الأدوية والمواد الإيوائية الموجودة في بورسودان عبر مطاري الفاشر ونيالا لتوزيعها على المتضررين، إضافة إلى تأمين كل الطرق الداخلية والقومية من وإلى دارفور.

فيما يخص التداعيات الإقليمية السلبية التي ذكرتها بعض الوفود، هناك التباس مفاهيمي يتعلق بتوصيف السودانيين الذين وفدوا إلى بعض دول الجوار في الأيام الماضية باستخدام مصطلحات "لاجئين" و "مشردين داخلياً" على النحو التالي – وهذا الدفع ليس للإنكار بل لتجلية الحقائق – اللاجئ في اتفاقية عام 1951 يعني شخص خارج البلد الذي يحمل جنسيته غير قادر بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي، من الاستفادة من حماية ذلك البلد أو غير قادر، لهذه الأسباب، على العودة إلى بلده. صحيح أن صكوك اللاجئين الإقليمية وسعت من نطاق التعريف، بإضافة العدوان الخارجي والاحتلال والهيمنة الأجنبية والأحداث المخلة بالنظام العام والنزاعات الداخلية. وعليه، لا يوجد كثافة لاجئين في الدول المستقبلة مثل مصر وإرتيريا وتشاد، فهي لم تصنف الوافدين السودانيين بأنهم لاجئون.

وفيما يخص المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، أو ما يُعرف باسم المشردين داخلياً، فهم الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم أو مساكنهم وأماكن إقامتهم المعتادة لتجنب آثار النزاع المسلح أو العنف المعمم أو الكوارث الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان، ولكنهم لم يعبروا حدوداً معترفاً بها دولياً. ولذلك، لا توجد الآن مخيمات في الخرطوم ولا في الضواحي والأرياف والمدن في أقاليم السودان لإيواء الذين غادروا الخرطوم وعادوا إلى ذويهم وأهلهم في الأقاليم. وهي إحدى ميزات التضامن العائلي والتكافل الاجتماعي السائدة في السودان وربوعه ويعلمها العالم بأجمعه. ولا يفوت الذين أدرجوا هؤلاء ضمن فئة المشردين داخلياً والإشارة إلى ارتفاع أعدادهم بعد الاشتباكات المسلحة الحالية أن هذا التعريف الوصفي لا يمنح وضعاً قانونياً خاصاً للأشخاص النازحين داخلياً. فطالما بقوا داخل وطنهم، فهم مواطنون. ولذلك، لا يمكن تصنيفهم مشردين داخلياً. وبالرغم من ذلك، فإن الألوف من السودانيين الذين انضموا إلى أسرهم في الأقاليم، يعانون بشكل رهيب من الشظف وهم بحاجة عاجلة إلى إغاثة في كافة أقاليم السودان.

أما بشأن الأعداد الكبيرة التي عبرت إلى بعض دول الجوار، وهم متضررون، وفي ظروف صعبة، مثل مصر وإثيوبيا وتشاد وجنوب السودان، فإن الكثير منهم لم يسجلوا أنفسهم كلاجئين وليس لديهم موارد ذاتية، مثل بعض الميسورين ممن وفدوا إلى مصر وإثيوبيا مثلا. ولذلك، لا بد أن يُمنحوا أولوية خاصة كي يحصلوا على الدعم الإنساني. يرجى الإشارة إلى أن عدد السودانيين الذين وصلوا إلى إثيوبيا عبر معبر القلابات بقصد السفر إلى إثيوبيا أو مناطق أخرى بلغ 568 3 شخصا حتى 18 أيار/مايو، من بينهم 30 لاجئا فقط تم تسجيلهم.

أما عدد السودانيين الذين قاموا بالتسجيل بغرض اللجوء منذ 12 أيار/مايو، فلا يزيد على 100 شخص. وحتى تاريخ 18 أيار/مايو، بلغ عدد الذين تم ترحيلهم إلى معسكر لاجئين في إثيوبيا 60 لاجئا فقط. أغلبية السودانيين الذين غادروا البلد عبر معبر القلابات لم يطلبوا اللجوء في إثيوبيا، بل كانت وجهتهم إلى دول الخليج ومصر ويمثلون نسبة 95 في المائة من القادمين ويحملون تأشيرات إلكترونية، 2 في المائة فقط من السودانيين ممن وصلوا إلى إثيوبيا جاءوا بتأشيرة دخول سياحية لمدة شهر.

من حيث التوصيف الاجتماعي، كان معظم المغادرين للبلد من طبقة الأثرياء ورجال الأعمال والأسر ميسورة الحال وكانوا يقيمون في أديس أبابا وفي مصر. لقد أكّد لي الممثل المصري أنه لا يوجد أي مخيم للاجئين سودانيين أو سواهم وأن السودانيين يقيمون في مصر بوصفهم مواطنين وليسوا لاجئين. ونشكر للحكومة المصرية ترحيبها باستقبال وفود السودانيين ونطلب من المجتمع الدولي توفير الدعم لهؤلاء إذ يزيد عددهم على 000 90 سوداني. كما طلبت من دول الجوار أن توافيني، قبل انعقاد هذه الجلسة، بالأثر الإقليمي الضار الذي ترتب عن الاشتباكات المسلحة في السودان، ولكن لم تؤكد أي منها حتى انعقاد هذه الجلسة، أن هناك أثرا يمكن أن يؤثر على الأمن القومي الإقليمي.

فيما يتعلق بالمساعي الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، فإن السودان يدعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وبالأخص برنامج إسكات البنادق في أفريقيا، في الدول التي خرجت حديثا من نزاعات مسلحة طويلة الأمد، بهدف بناء قدرات الصمود وإعادة الهدوء وتفعيل الدور الوظيفي للمجتمعات المستهدفة، وما ورد في خطة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. ويتطلع السودان إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في الارتباط الإيجابي ودورها في إطار اللجنة الثلاثية التي تضم الرؤساء موسيفيني وسلفا كير ميارديت وإسماعيل عمر غيله. وسوف يشارك السودان في أعمال القمة العادية لدول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي تنعقد في جيبوتي في 12 حزيران/يونيه 2023.

وبما أن معظم الوفود تناولت دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وأهميته، أود أن أشير إلى أن البعثة قررها السودان وطالب بها طوعا، حيث اعتمدها مجلس الأمن في عام 2020. وهي بعثة متكاملة للمساعدة في الانتقال في السودان، بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

إن صناعة السلام غير مرتبطة فقط بالإطار السياسي الديمقراطي، ويدخل فيها تجديد التواصل مع المانحين للارتباط بشكل إيجابي وتجاوز الوقوف عند حدود الدعم الإنساني الأساسي وزيادة الموارد. ونأمل للمنسقة المقيمة الجديدة، السيدة كليمنتين نكويتا – سلامي، إقامة طيبة ونثق في قدرتها على تحريك هذا المحور وإحراز تقدم إيجابي من خلال إعادة الارتباط مع المانحين. ونأمل أن يتم إيلاء الأسبقية إلى ما يلي.

أولا، بناء السلام عبر تقديم المساعدات الإنمائية.

ثانيا، إعادة البناء عند توقف النزاع عبر تقديم المشورة الفنية لتنفيذ برامج الإدماج ونزع السلاح والتسريح.

ثالثا، تعزيز بناء القدرات والمهارات الشبابية والمساهمة في مشروعات التسوية السياسية ودورها الرائد في قيادة التحول وبناء المشروع المدني لاستيعاب المجموعات الهشة بمنحهم امتياز منافعي عبر الخطة الاقتصادية للدولة.

رابعا، إشراك النساء والفتيات في عملية بناء السلام.

خامسا، مواصلة مشروعات دعم قدرات السلام، وتعزيز الصمود والاستجابة، وتنسيق جهود الإغاثة الإنسانية، وتعزيز التوافق الاجتماعي، وبناء الثقة بين قطاعات المجتمع المحلي، واستنفار الرصيد النسوي والشبابي في الدور القاعدي لبناء السلام والتعافي الاجتماعي.

سادسا، حشد الموارد لإنفاذ عملية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمشردين داخليا، وحشد الدعم الدولي بهدف توفير الاحتياجات التنموية. ونكرر أن هناك قصوراً معيارياً ونكوصاً دولياً

حيال توفير الموارد لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج. وهنا كانت تقارير البعثة دائماً تحمل السودان القصور، ولكن لم يتم تلقي الدعم المالي الذي التزم به المانحون والهيئات الدولية لدعم البرنامج المذكور.

وأخيرا، المساهمة في جهود إعادة الاعمار وتأهيل وصيانة المرافق الخدمية.

وهناك ملاحظات حول التقرير. لقد أغفل التقرير أن يذكر من هو الذي أطلق الشرارة الأولى للاشتباكات. وبشأن تقدم العملية السياسية الذي أشار إليه التقرير، إن هذا يجافي الواقع لأنها بالشكل الذي سارت عليه كانت أحد عوامل تعقيد المشهد السياسي لعدم الحياد والشفافية. ولاحظنا أن رئيس البعثة الموقر أرسل رسائل أدت لنتائج سلبية، مثل قصر فترة دمج الدعم السريع خلال 5 أعوام، وإلى جنوح بعض الفصائل السياسية إلى عدم المرونة، وإطلاق تصريحات إعلامية تنطوي على تضييق الخيارات وتهدد بالحرب مثل تصريحات بعض قيادات المجلس المركزي.

وبخصوص الإشادة بدور بعض لجان المقاومة في تقديم الخدمات في المجتمعات المضيفة للمغادرين من الخرطوم، فقد تم أيضا إغفال ذكر كافة المجتمعات المضيفة وسكان الأحياء ولجانها. ورغم توفر الشواهد على تورط عناصر الميليشيات المتمردة في أعمال القتل ونهب المدينة وتعريضهم للابتزاز واقتحام حرمة المنازل والمرافق الصحية، فإن ذلك لم يتم استنكاره وشجبه خلافاً لما درجت عليه تقاريرها من توجيه الاتهامات للقوات النظامية خلال فترة التظاهرات.

إن اتهام الجانب الحكومي بعدم الالتزام بالهدنة الإنسانية لم يكن بقصد النكوص منها، ولكن لعدم التزام الميليشيات المتمردة بالاتفاق والاستمرار في مهاجمة القوات المسلحة. ووفقا لشهادة المساجين أنفسهم، إن المليشيات المتمردة هي التي فتحت أبواب السجون لتمكينهم من الخروج. ولا يرجع ذلك إلى عدم توفر الغذاء، ولكن لأنهم اعتدوا أيضا على قوات الشرطة في سجن الهدى وسجن سوبا، مما مهد لمجرمين يقضون فترة حكم قضائي بالسجن ويمثلون خطرا على المجتمع بالإفلات.

وفيما يخص التأشيرات الجديدة، فإن إجلاء الأمم المتحدة لموظفيها بسبب خطورة بيئة العمل ومقتل بعض العاملين في المجال الإنساني يعد مبررا كافيا وحجة لصالح حكومة السودان في التريث في منح تأشيرات دخول جديدة، لكي يتم الاطمئنان على سلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها وتوفير البيئة لسلامتهم. وتقدم الحكومة التسهيلات اللازمة للعمل الإنساني عبر اللجنة العليا للطوارئ الإنسانية برئاسة وزير التنمية الاجتماعية ويوجد ممثلون لوزارة الخارجية والمؤسسات الأخرى في بورتسودان لتسهيل الإجراءات. كما لم تبذل البعثة أي مجهود ملموس في تنفيذ مشروعات قوى تحرير السودان في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

وكان نهج البعثة عدم التوازن في التواصل مع المكونات السياسية مما أضعف مردود ورش العمل التي نظمتها في مجال الحكم الديمقراطي أو السلام المستدام، وذلك بسبب خلل في المنهج وأسلوب المقاربة وعدم مراعاة إمكانات الظرف المحلي، مما أدى إلى إضعاف الملكية الوطنية والبعد عن الأولويات الملحة.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين والبعثات، فقد اتخذت الحكومة كل ما يلزم من إجراءات بما فيها الحماية المضافة لرئيس البعثة وطاقم قيادتها الأعلى، ولكن اعتداء المليشيات المتمردة على أقسام الشرطة كان القصد منه النيل من حماية المدنيين بتعطيل عمل الشرطة.

وفيما يتعلق بحشد الموارد والدعم التنموي والاقتصادي، لم يحدث تقدم ملموس لربط ذلك بإحجام المانحين نظراً للوضعية السياسية، فيما ظلت بعثة الأمم المتحدة تتعامل مع المكون العسكري منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وأخيرا، بدأت معالم الحياة اليومية تستأنف مسارها في أم درمان، حيث بدأت حركة المواصلات مع انقطاع الاشتباكات بالمدينة مع وجود مخاطر تمترس أعداد من المتمردين في بيوت انتزعوها من أهلها بالقوة في أحياء الهاشماب والعباسية وحي الأمراء.

وقد عممت شركة بدر للطيران في بورتسودان شروط قبول المسافرين إلى القاهرة والسعودية والإمارات إيذاناً ببدء الطيران، مع

استمرار النشاط الجوي في مطارات بورتسودان وقاعدة وادي سيدنا شمال أم درمان. كما تقدمت الخطوط التركية بطلب ترخيص من الطيران المدني لربط السودان بالعالم الخارجي من بورتسودان. واستمرت حركة الحافلات عادية من الخرطوم إلى بورتسودان ومن الخرطوم إلى مدن الدمازين وكوستي وسنار حتى مدينتي ربك والجبلين عند تخوم جنوب السودان. وتم إكمال عملية تصدير باخرتين من الغنم إلى السعودية تحركت من غرب السودان. وبدأت المصارف مزاولة أعمالها في كافة المدن برقابة فروع البنك المركزي في الولايات. واسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أقول لشعب السودان

إن هناك بعض المزايا في طي البلايا والمنن في طي المحن.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع..

رُفعت الجلسة الساعة 12/20